



وتجدر الإشارة أن جدول الأعمال، جدول أعمال الجلسة يتضمن جزأين اثنين: يتعلق الأول بالأسئلة المحورية والجزء الثاني يتعلق بباقي الأسئلة. فنشرع الآن في طرح أسئلة الجزء الأول والذي يتضمن محورين اثنين: الأول حول موضوع الأوراش الاجتماعية والإجراءات المرتبطة بها برسم سنوات 2019؛ والثاني يتعلق بموضوع السياسة العامة للحكومة الخاصة بإدماج الشباب.

أعطي الكلمة الآن في إطار المحور الأول للسيدة النائبة فتيحة سداس باسم فرق ومجموعة الأغلبية لتقديم السؤال المتعلق بالأوراش الاجتماعية والإجراءات المرتبطة بها برسم سنة 2019.

النائبة السيدة فتيحة سداس:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

انخرطت الحكومة في مجموعة من الأوراش والبرامج الاجتماعية، انطلاقاً من البرنامج الحكومي الذي أفرد محوراً خاصاً بتعزيز التنمية البشرية والتماusk الاجتماعي والمجالي. وقد وجهت العديد من الخطب الملكية السامية الحكومة إلى ضرورة إعطاء الأهمية الكبرى والأولوية اللازمة لتفعيل السياسات والبرامج في مجال الدعم والحماية الاجتماعية.

من هذا المنطلق، نسألكم السيد رئيس الحكومة، عن الإجراءات العملية لتنزيل الأوراش الاجتماعية برسم سنة 2019 والمتعلقة أساساً بإعادة هيكلة البرامج والسياسات الوطنية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية واستهداف الفئات المجتمعية التي تستحقها بشكل شامل وعميق، وإطلاق جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل، وفرص الشغل، وتصحيح الاختلالات،

محضر الجلسة الحادية عشر بعد المائة

التاريخ: الاثنين 19 صفر 1440 هـ (29 أكتوبر 2018م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: أربع ساعات ابتداء من الساعة الثالثة زوالاً والدقيقة العاشرة.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفهية الشهرية الموجهة للسيد رئيس الحكومة حول السياسة العامة.

السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة الوزراء معذرة،

السيدات والسادة النواب،

طبقاً لأحكام الفصل مائة من الدستور، وخاصة الفقرة الثالثة منه، وعملاً كذلك بمقتضيات المواد من 278 إلى 283 من النظام الداخلي، يعقد مجلس النواب الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة التي يجيب عنها السيد رئيس الحكومة.



هاذ البرامج، لكن مع الأسف الشديد بدون أثر يعني حقيقي لدى المواطن. لذلك نتساءلو معاكم ومعانا المواطنين، على التصور ديالكم لتطوير المقاربة ديالكم السياسية الاجتماعية؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب أبو درار، الكلمة الآن للسيدة النائبة خديجة الرضواني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ل طرح السؤال المتعلق بالأوراش الاجتماعية.

النائبة السيدة خديجة الرضواني:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة النواب المحترمين،

أعطى جلالة الملك منذ اعتلائه عرش أسلافه الميامين، أهمية قصوى للأوراش الاجتماعية بهدف الارتقاء بالواقع الاجتماعي للمواطنين خاصة الفئات المعوزة وذات الدخل المحدود. وإيماننا منا بكون التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق بدون التنمية الاجتماعية، نسائلكم السيد رئيس الحكومة، عن التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتسريع وتيرة الإصلاحات في هذا المجال؟، وما هي الأوراش التي أعدتها الحكومة برسم سنة 2019 للنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين في ظل تفشي وتزايد مظاهر الفقر والهشاشة وارتفاع معدل البطالة؟

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد رئيس الحكومة، فليتفضل مشكوراً.

والسكن، والمنظومة الوطنية للصحة، وبرنامج التغطية الصحية "راميد"، ومحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية، والتصدي للهشاشة والفقر ودعم الفئات الهشة، علاوة على صيانة التماسك الاجتماعي والأسري ودعم الطبقة المتوسطة وتنميتها والنهوض بالرأسمال البشري بصفة عامة. متسائلين كذلك، عن التدابير التي ستتخذها الحكومة لإشراك القطاع الخاص للنهوض بالميدان الاجتماعي وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمواطنات.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للسيد النائب باسم فريق الأصالة والمعاصرة محمد أبو درار، تطوير مقاربة السياسات الاجتماعية. معذرة السيد النائب.

النائب السيد محمد أبو درار:

شكرا السيد الرئيس،

اصلح ديك السمية الله يرضي عليك...

السيد الرئيس:

اصلحناها تلقائيا بإعطائك الكلمة.

النائب السيد محمد أبو درار:

لا لا اصلحها كتابة عفاك،

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

كثير الحديث عن الشق الاجتماعي كعماد أساسي في السياسات الحكومية، لذلك لاشك أن السياسات وستتفق معكم، لاشك أن السياسات الاجتماعية كمفهوم جديد حاولت بلادنا تبنيه وبلورته في سياساتها العمومية من أجل تجويد الحياة اليومية للمواطنين. وكثير أكثر يعني إدراج العديد من الأسماء ديال



السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

وأشكر في البداية جميع الفرق بتفضلها بطرح هذا السؤال المحوري المرتبط بالأوراش الاجتماعية والإجراءات المرتبطة به برسم سنة 2019. أريد أن أؤكد في البداية، بأن الحكومة واعية بالخصائص الاجتماعية، وواعية بضرورة إيلاء الأولوية والاهتمام اللازم للقضية الاجتماعية.

وأريد أن أؤكد ثانيا، أن الحكومة كما قلنا في البرنامج الحكومي منذ البداية، تعطي الأولوية للأوراش الاجتماعية وخصوصا على مستوى التعليم والصحة والتشغيل والحماية الاجتماعية مع أولويات للقطاعات الاقتصادية التي هي التي ستدعم النهوض بهذه القطاعات الاجتماعية.

وقد أتت الخطب الملكية الأخيرة التي ضمن انشغالات الحكومة وأتت الخطب الملكية الأخيرة لتدعم العمل الحكومي في هذا المجال وتسطر رؤية واضحة للاهتمام الخاص للشأن الاجتماعي ولتطوير وتحسين المقاربات المعتمدة في هذا الشأن، ومن هنا يمكن أن أقول بأن الحكومة...

السيد الرئيس:

السادة الصحفيين، من فضلكم احتراموا السيد رئيس الحكومة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

... بأن الحكومة في قانون المالية 2018، واليوم أيضا في مشروع قانون المالية 2019 التي عندكم، فيه عدد من التدابير والإجراءات الجريئة والشجاعة وأحيانا غير المسبوقة لدعم الفئات الاجتماعية التي تحتاج فعلا إلى دعم ماشي فقط الفقيرة، ماشي فقط الهشة ولكن حتى الطبقة المتوسطة الدنيا ولكن أيضا حتى المقاولات الصغيرة والمتوسطة. وهذا مشروع قانون المالية كما قلت في البداية هو مشروع اجتماعي بامتياز بالأرقام وبالإجراءات، هاذ القضية الاجتماعية كما قلت عندنا فيها بالخصوص 4 محاور بالإضافة إلى محاور أخرى مرتبطة بالعدالة المجالية: أولا التعليم؛ ثانيا الصحة؛ ثالثا الشغل؛ رابعا الحماية الاجتماعية. هذه الأساسية، بطبيعة الحال في كل من هذه السياسات نأخذ بعين الاعتبار الحاجة الماسة للاهتمام بالعالم القروي والبادية على أساس الخصائص والنقص الذي ورثناه تاريخيا، الاهتمام بالمناطق البعيدة، الأخذ بعين الاعتبار العدالة المجالية وأيضا قضية السكن اللائق. وسنرى بأنه بالخصوص 2 ديال القطاعات التي هي قطاع التعليم وقطاع الصحة كان هناك ارتفاع متزايد للميزانية المرصدة في 2018 و2019 بشكل غير مسبوق، وأيضا الرفع من عدد المناصب المالية لهذين القطاعين بشكل غير مسبوق أيضا بالأرقام، بحيث قطاع التعليم بوحده اليوم مع 2019 غادي نوصلو ل70.000 منصب مالي إيلا دخلنا 2019، 70.000 منصب مالي بمعنى يتجاوز عدد من الحكومات السابقة في خمس سنوات، وهذا جهد كبير بذلته الدولة أولا لتجاوز الخصائص، ولكن هو أيضا يفيد فئات واسعة من الشباب ويفتح لهم باب الشغل.



بالنسبة للطلبة راه أنتوما عارفين جميع الجهود التي تمت فهاذ المجال ديال الدعم الاجتماعي وخصوصا منحة متدربي التكوين المهني الحاصلين على البكالوريا والمسجلين بالمستويين التقني والتقنيين المتخصصين، وهاذي أيضا حاجة جديدة جابتها الحكومة، وهذه السنة سنحاول أن نعممها، السنة الماضية تقريبا استافدو منها 11 ألف متدرب في التكوين المهني، والهدف ديالنا نوصلو هاذ السنة إلى 60 ألف تقريبا، وهذا راه الطالب أو المتدرب راه يجد تأثيرها مباشرة؛

الأوراش الاجتماعية المرتبطة بقطاع الصحة، قطاع الصحة حتى هو قطاع اجتماعي بامتياز، ولدعمه على الرغم من أننا واعيين بأن الحكامة ديال قطاع الصحة حتى هو خاصو جهد، الحكامة ديال قطاع الصحة، وإعادة النظر في عدد من المشاريع .. ولكن رغم ذلك احنا واعيين بأن قطاع الصحة يحتاج إلى دعم، فرفعنا الميزانية هذه السنة بمليار ونصف تقريبا درهم، وهو زيادة بما يقارب وما يزيد تقريبا عن عشرة % بالمقارنة مع السنة الماضية، وهذا شيء مهم.

بطبيعة الحال تقوية المنظومة ديال المساعدة الطبية، نظام المساعدة الطبية "الراميد"، هو شيء مهم جدا وأيضا هو يسير في الاتجاه ديال الدعم الاجتماعي، وأيضا مراجعة الحكامة ديالو، وفتح وكالة خاصة أو جهاز خاص لمتابعة نظام التغطية الطبية، وسترصد هذه السنة اعتمادات مالية مهمة مليار و600 مليون درهم في ميزانية 2019، بزيادة ديال 300 مليون درهم، وسنعمل على تحسين مختلف البرامج ديال ولوج الخدمات الصحية وخصوصا في مؤسسات القرب؛

ثالثا: التشغيل، تحدثنا عن التشغيل مرارا وهو التشغيل هو أكبر مدخل لمحاربة الهشاشة، أكبر مدخل للعيش الكريم، واحنا واعيين بوجود عدد كبير من الشباب عاطلين ويجب أن نعمل على حل هذا المشكل ديال البطالة. ومن هنا قامت الحكومة وانكبت

بالتالي في مجال التعليم، غادي نمشيو غير للشق الاجتماعي، غير الشق الاجتماعي لأن هناك واحد الجهد، بذل جهد لدعم مختلف البرامج الاجتماعية في مجال التعليم، وكما قلت في البداية نبدأ بمهاذ القضية ديال الميزانية اللي وصلات اليوم في مشروع قانون المالية اللي عندكم 68.275.000 بزيادة 5 ديال المليار ديال الدراهم بمقارنة مع السنة الماضية أي تقريبا 9 %، وأيضا البرامج ديال دعم التمدريس اللي هي برامج اجتماعية التي تطورت بشكل غير مسبق، مختلف البرامج كتعرفوها غير "تيسير" بوحدها وكنا قد وعدنا في البرنامج الحكومي مراجعة الإستهداف الجغرافي وتوسيعه إلى آخره... واليوم وصلنا وبدعم من جلالة الملك، دائما عدد المستفيدين اليوم غادي يكون ابتداء من يناير 2019 : 2,1 مستفيد خلال الموسم الدراسي مقابل 700 ألف فقط خلال الموسم الدراسي السابق، والكلفة الإجمالية غادي توصل 2 مليار و17 مليون مقابل 600 مليون فقط، فإذن هذا واحد الجهد كبير جدا وهذا غادي يوصل مباشرة إلى الفئات التي تستحقها. وأيضا هذا هو المهم، هذا البرنامج عندو تأثير في التمدريس، عندو تأثير في مقاومة الهدر، عندو تأثير في مقاومة التكرار ديال الأقسام، عندو تأثير في رفع الجودة ديال التعليم، فهذا مدخل واحد من مداخيل متعددة في هذا المجال بطبيعة الحال هناك عدد من البرامج الأخرى اللي مرتبطة بالداخليات والمطاعم المدرسية وغيرها.

أيضا هنالك التعميم التدريجي للتعليم الأولي، واللي الدولة غادي دير فيه واحد الجهد كبير، واللي اليوم غير هاذ السنة غادي تفتح ما يقرب من 4000 قسم جديد في التعليم الأولي، أغلبها الآن موجود لأنها يا إما كتكون أقسام تم إصلاحها، أو بناء أقسام جديدة والجهد باقي غادي يستمر ولكن فيه التركيز بالأساس على العالم القروي حيث موجود الخصاص فعلا.



فيها 50 منصب قبل نهاية 2018. درنا جهد كبير باش نعدلو كثير من المقتضيات القانونية أو التنظيمية، قانونية بمفهوم تنظيمية التي تقف حجر عثرة والتي لا تسمح، واليوم غادي نظمو أول مباراة ولكن كما رأيتم في مشروع قانون المالية 2019، دخلنا واحد 2 ديال الإجراءات اللي كتسمح باش نسرعو بمذاق المباراة : واحد 200 منصب خاص للأشخاص ذوي الإعاقة مركزيا، ماشي معنى لغينا هاذيك 7% في كل قطاع، هاذيك غادي تبقى وغادي نعاودو نجمعو منهم لتنظيم مباريات خاصة، ولكن إضافة لهاديك 7%، ولضمان واحد الحد الأدنى لتنظيم هاذ المباريات الخاصة وطنيا، تخصص 200 خاص، وهذا إجراء غير مسبوق أيضا في إطار هاذ الاهتمام بهذه الفئة، وأحدثت أيضا لجنة وطنية لتتبع المباريات الخاصة لضمان التطبيق السليم لهذا المقتضى ديال المباريات الخاصة، ولكن أيضا هذه اللجنة الوطنية للأشخاص المعاقين تضمن أيضا التطبيق السليم لحصة هؤلاء الأشخاص في مختلف المباريات في وضعية إعاقة، وضمان حسن سير المباريات الخاصة مركزيا. هذا إضافة عندنا أيضا واحد المهمة، التواصل مع المؤسسات العمومية، مع الجماعات الترابية للانخراط في هذا الورش.

إذن إن شاء الله غادي نعطيو الدفعة لهاد التوظيف والحصة ديال 7% للأشخاص ذوي الإعاقة، بإجراءات غير مسبوقة؛ المستوى الثاني وحتى هو مهم جدا، وهو إشراك العمل الجماعي كفاعل محوري في ميدان الوساطة في سوق الشغل، وفي هذا المجال درت عدد من الإجراءات؛ واحد الإجراء لأول مرة دخل في قانون المالية ديال 2018 هو داك شي اللي كيستافدو منو المقاولات ديال الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للوظائف الجديدة، كانت 5 في إطار التحفيز ولات 10 أيضا لأول مرة دخلنا فيها الجمعيات، أي وظائف جديدة بالنسبة للشركات الجديدة أو الجمعيات الجديدة، دابا هاذ السنة فهذا

على إعداد الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال والاستراتيجية اللي فيها محاور اللي فايته هضرت عليها من هذا المنبر، اللي هي إما دعم إيجاد مناصب شغل جديدة، أو ملاءمة التعليم والتكوين مع متطلبات سوق الشغل، أو تكثيف البرامج النشطة للتشغيل ودعم الوساطة، وتحسين ظروف العمل واشتغال سوق الشغل أو دعم البعد الجهوي في التشغيل.

تميزت هذه الخطة الأخيرة بكونها داخل فيها عدد من الشركاء، شركاء متعددين من بينها جمعية رؤساء الجهات بالمغرب، وأيضا الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وبعض الشركاء الآخرين وبالتالي ستعرف 2019 بالخصوص دعم البعد الجهوي للتشغيل وفق الاختصاصات الجديدة للجهة في هذا الميدان، والمنصوص عليها في القانون التنظيمي بالجهات، وقد وقعت اتفاقيات أثناء الإعلان عن هذا البعد الجهوي في حفل خاص.

ولكن أيضا هناك عدد من البرامج النشطة ستتحرك.. ولكن هنا بغيت نشير ل2 ديال الأمور أساسية: الأمر الأول اللي بغيت نشير ليه هو المباراة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، تخصيص 7% للأشخاص في وضعية إعاقة، ورد أول مرة في مرسوم في يوليوز 2000. ومنذ ذلك الحين لم يتم الوصول إلى 7% في أي سنة، دائما كانت جهود صحيح، الجميع حاول، ولكن دائما كان هناك صعوبات، وبالتالي في 2016 صدر مرسوم جديد كينظم هاذ العملية وكيلزم باش تكون فيها إجراءات محددة باش يمكن نوفرو لهاد الأشخاص ذوي الإعاقة أكبر الفرص باش يدخلوا للتوظيف. طيب هاذيك الإجراءات رغم ذلك مكنت واحد الشوية تحسن واحد الشوية ولكن داكشي بسيط، ومن هنا جات الفكرة ديال تنظيم مباريات خاصة لذوي الإعاقة، اللي غيسهل عليهم الولوج إلى الوظيفة العمومية. الآن هو أصدر المرسوم فهاد المجال، الآن نحن بصدد العمل على التنفيذ ديالو عن طريق تدابير متقدمة للقيام بأول تجربة، لتنظيم مباراة خاصة لذوي الإعاقة،



تحمله بنسبة 60 % في إطار الميزانية العامة، 30% من قبل الجماعات الترابية، 10 % من قبل التعاون الدولي؛

سابعا: خصني نشير لواحد الإجراء اجتماعي مهم أيضا، وهو مواصلة الأنشطة الممولة في إطار صندوق التكافل العائلي، ودرنا فيه واحد الإجراء مهم عن طريق تعديل القانون اللي كان موجود في توسيع لائحة المستفيدين من هذا الصندوق، صندوق التكافل العائلي عبر إدراج فئات جديدة من جهة أولا؛ ثانيا تبسيط المساطر ديال استفادة النساء اللواتي سيستفدن من هذا. وقد صادق البرلمان على هذا القانون بطبيعة الحال، وبالتالي إضافة إلى الأولاد مستحقي النفقة بعد انحلال الميثاق الزوجي وثبوت عوز الأم، أضفنا فئات جديدة مستحقو النفقة من الأولاد خلال قيام العلاقة الزوجية بعد ثبوت عوز الأم، يستحق النفقة من الأولاد بعد وفاة الأم من قبل ما كانوش هادو كيستافدو، يستحق النفقة من الأولاد الخاضعين للكفالة الزوجة المعوزة المستحقة للنفقة، فهادو كلهم تضافو فهاد مشروع القانون وهذا توسيع لفئات جديدة حتى هي محتاجة إلى أن تستفيد من هذا الصندوق، وأظن بأن هذا شيء مهم وغادي يرفع عدد النساء المستفيدات من الصندوق سنويا؛

وأخيرا، هناك محور مهم جدا هو تطوير حكاماة برامج الحماية الاجتماعية وتحسين مردوديتها، وهذا هضرت عليه هنا فهاد المنبر، وهضرت على أنه هناك واحد المنظور متكامل لمراجعة الحماية الاجتماعية ككل، وأيضا مراجعة برامج الحماية الاجتماعية نحو التقائي فيما بينها، وقلنا في هذا المجال بأن هناك عمل لإحداث سجل اجتماعي موحد الذي سيصدر بقانون، وهناك إحداثات السجل الوطني للسكان وإحداثات الوكالة الوطنية للسجلات. وبالتالي غادي يكون عندنا واحد الرقم اجتماعي للأشخاص، وهذا غادي يمكننا من الاستهداف، وفي نفس الوقت كان هناك عمل لوضع سياسة حماية اجتماعية متكاملة ومندمجة،

أيضا مقترح باش نوسعو هاذ القضية تشمل جميع الجمعيات في ضوابط معينة ممكن نرجعو لهاذ المسألة من بعد. إذن هذا واحد المجموعة ديال الإجراءات أيضا مهمة جدا وغير مسبوقة في هذا المجال؛

هناك خامسا: تسريع تفعيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماع والمجالية بالعالم القروي : هاذ البرنامج التي كان وفق التعليمات الملكية السامية، اللي بدا في 2017، غادي نواصلوه في 2019 والحمد لله البرامج ديال هاذ السنتين نفذت فواحد النسبة باقي ما درناش التقييم النهائي ديال 2018 نسبة معتبرة. هاذ البرنامج في عمومته تقدر التكلفة ديالو على مدى هذه السنوات كلها يعني تقريبا سبع سنوات 50 مليار درهم، صندوق التنمية القروية غادي يعطي 47%، المجالس الجهوية 40%، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 8%، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب 5%. وهاذ السنة غادي يتبرمج في إطار هاذ البرنامج بمختلف المتدخلين بما فيهم القطاعات المعنية التجهيز، الصحة كلهم عندهم دور فهاذ البرنامج، هاذ السنة غادي يكون 7 ديال المليار درهم وهذا غادي يمشي أساسا إلى المناطق القروية والبعيدة والجبلية؛

هناك بطبيعة الحال **سادسا:** وهذا شيء مهم تنزيل المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهي التي تشرف جلالة الملك بالإشراف على حفل اللي كان فيه الإطلاق ديالها، وفهاد المرحلة مبادرة التنمية البشرية غادي تولى عندها واحد الدور أكبر يعني مستقبلي مهم جدا، وغادي دخل عدد من البرامج جديدة بما فيها تحسين الدخل، والإدماج الإقتصادي للشباب وغيره من البرامج، مواكبة الأشخاص في وضعية هشة وغادي ترفع الميزانية ديالها، وغادي تولى تقريبا مليار و800 مليون درهم سنويا ما يقدر ب18 مليار على مدى عشر سنوات. وتجدد الإشارة إلى أن تمويل هذه المرحلة ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سيتم



المواطنات المواطنين، وغادي توصل النتيجة دياها بإذن الله بالتعاون بين الجميع، شكرا جزيلًا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة. نفتح الآن باب التعقيبات بإعطاء الكلمة للنائب السيد مصطفى الإبراهيمي باسم فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد مصطفى الإبراهيمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمين،

يشرفني أن أتقدم لمناقشة هذا السؤال المطروح حول الإجراءات الاجتماعية المرتبطة بمشروع القانون 2019 لقانون المالية. وكما نعرف، السيد الرئيس، أن هاذ مشروع قانون المالية يأتي في ظروف سياسية، وكذلك إكراهات اقتصادية عالمية يعرفها الجميع. وقد ركزتم كثيرا على الشق الاجتماعي في هاذ مشروع القانون وذلك لأنه المغرب كما قلتم يعرف خصا كبرا في هذا المجال، وكذلك لتقليص الفوارق المجالية التي تعرف فوارقا كبيرة. التي ما فتى صاحب الجلالة، ينبه الحكومة والمتدخلين المختلفين لكي نوليها اهتماما خاصا كذلك في العديد من الخطب، وكان آخرها خطاب العرش، وكذلك خطاب ثورة الملك والشعب وخطاب افتتاح الدورة البرلمانية الحالية.

كتشمل جميع القطاعات باش يمكن.. هاذ البرامج عندنا 139 برنامج، باش يمكن نشوفو هاذ البرامج إيلا كان فيها التكرار، توارثناها عبر السنوات، بل عبر العقود. وغادي نمشيو إن شاء الله فهاذ المجال باش غادي تعقد واحد المناظرة وطنية لتوسيع التشاور حول موضوع الحماية الاجتماعية.. حتى نكملو هاذ الدراسة اللي الآن موجودة وغادي تعقد هاذ المناظرة في شهر نونبر المقبل، يعني بعد أقل من شهر باعتبارها ورش وطني هام بهدف اعتماد استراتيجية وطنية لسياسة اجتماعية متكاملة، وملاحظة سيتم عرضها على اللجنة الوزارية لقيادة إصلاح وحكامة المنظومة الاجتماعية، وهي اللجنة التي أحدثت منذ فترة فقط بمرسوم، وعقدت أول لقاء لها منذ بضعة أشهر، وهي اللي أعدت المراسيم الأربعة ديال توسيع التغطية الصحية لتشمل المهن الحرة والمهنيين المستقلين وغير الأجراء. وإنشاء الله غادي تبدا المشاورات مع المهن المنظمة في القريب، باش يمكن نوصلو لهاذ التعميم ديال هذه التغطية الصحية لدى هذه الفئات واللي هما مهمين، واللي كيوصل العدد دياهم تقريبا 4 ديال المليون ونصف، وإيلا زدنا الناس اللي هما أصحاب الحقوق، غادي نوصلو حوالي عشرة ديال المليون، الثلث تقريبا أقل قليلا من ثلث السكان، 30% من سكان المغرب، وهاذ الورش غادي يكون مهم وأشكر السيدات والسادة النواب وأيضا المستشارين، لأنهم صادقوا على القانون في وقت سابق منذ حوالي سنة، والآن خرجت المراسيم العامة ونهار غادي تبدا المشاورات، فاحنا غاديين فهاذ الورش بكل عزيمة إن شاء الله باش نوجهوه.

إذن السياسة الاجتماعية للحكومة كما قلت ثبت بالأرقام، بالميزانيات، ثبت بعدد المناصب المحدثة، بالأرقام مرة أخرى، ثبت أيضا بعدد البرامج التي تحدثت عن بعضها، أنا اعطيت غير أمثلة اللي بعضها غير مسبوقة، كتحلوه به إشكالات مزمنة. وإن شاء الله، احنا عندنا الثقة بأن هذه البرامج غيكون التأثير دياها على



السيد الرئيس،

هذا المشروع يأتي بعد صدور القانون المنظم لقانون المالية سنة 2016، والذي ينص على أن القوانين المالية تأتي على شكل مشاريع وبرامج متعددة السنوات بمؤشرات يمكن تتبعها، وتقييم عمل الحكومة من خلالها، وعلى أساس أيضا البرنامج الحكومي الذي بموجبه تم تنصيب حكومتكم من طرف البرلمان، كما ينص على ذلك دستور 2011، في الوقت الذي لم نجد أية إشارة للبرنامج الحكومي سواء في العرض، عرض مشروع قانون المالية بمهاته القاعة على غرفتي البرلمان، أو أمام لجنة المالية.

أما بخصوص الإجراءات الاجتماعية الواردة بالمشروع، يمكن إبداء الملاحظات التالية: أولا نثمن المجهود المالي الكبير المبذول فيما يخص قطاعات التعليم، والصحة، والسكن، والتغطية الاجتماعية.

فيما يتعلق بالتعليم السيد الرئيس، خصصتم 68 مليار ديارم الدرهم مقابل 62، فهذا مجهود معتبر لتعميم برنامج "تيسير" وتوسيع العرض المدرسي وتعميم التعليم أو البدء في تعميم التعليم الأولي. ولكن السيد الرئيس، نقول لكم اليوم لازلنا نجد مدارس منذ البرنامج الذي كان يدعى البرنامج الإستعجالي إلى الآن مدارس بدون أسوار، وبدون مراحيض، وبدون حد أدنى حتى يتمكن أطفالنا من التحصيل في ظروف تليق بالتعليم والتكوين.

ونشير أيضا السيد الرئيس، أن القانون الإطار الذي يجب أن لا يخرج عن الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين يحتاج إلى اعتمادات قد تفوق إمكانات الدولة، لذا يجب كما هو معمول به في العديد من دول العالم إحداث حساب لدعم التعليم تساهم فيه الدولة والجماعات الترابية والفاعلين في القطاع الخاص. كما يحتاج القانون الإطار أيضا، لموارد بشرية كافية

ومؤهلة بالتكوين المستمر والتكوين الدائم مع ضمان التحفيز الضرورية لتوفير العيش الكريم لهاته الموارد البشرية.

أريد أن نطرح عليكم سؤال ربما هو سؤال الساعة بالنسبة للتلاميذ وأولياءهم، فيما يتعلق بالتوقيت الصيفي واستمراره، فقط نريد منكم الآثار الجانبية لهذا التوقيت هل أجريتم دراسة فعلا السيد الرئيس على هذا التوقيت؟، فإن كانت لديكم دراسة فزودوا بما البرلمان، وكذلك ما هي الإجراءات المواكبة؟ سواء تعلق الأمر بالنسبة للأطفال والتلاميذ، وكذلك للعاملين بالإدارات العمومية، وكذلك بالقطاع الخاص؛

فيما يتعلق بقطاع الصحة، صحيح أن هناك تغطية صحية، ولكن نريدكم أن ترفوا للمغاربة عن تاريخ البدء في هذه التغطية الصحية، لأن هناك عشرة ملايين ممن ينتظرون هذه التغطية الصحية، لأنه المراسيم صدرت وبقي مرسوم، ولهذا يعني على الأقل بالنسبة للفئات التي هي منظمة يجب البدء ولو بالتدريج، ولكن هناك انتظارات كثيرة فرما بعض اليأس بدأ يدب لدى هاته الفئات.

فيما يتعلق بنظام "الراميد"، خصصتم مليار و600 مليون درهم السيد الرئيس، مقابل مليار و300 درهم في السنة الماضية، نحن درسنا الوثائق السنة الماضية لم نجد أثرا لهاذ المليار و300 درهم نتاع سنة 2018، ولأنه صندوق التماسك الإجتماعي حسب القانون التنظيمي لقانون المالية لا يمكنه أن يعطي لصندوق الصيدلية المركزية وكذلك بالنسبة للجماعات المحلية، والوكالة الوطنية وضمان التأمين الصحي حتى هي ما عطاش هاذوك الفلوس التي عندها، وبالتالي لم نجد أثرا لهاذ المليار. ولهذا، يجب أن ننبه لشيء دقيق، لا يجب أن نخلط ما بين ميزانية الإستثمار في الصحة وميزانية "الراميد"، دابا هاذ الشي نتاع البني كنفقو هاذ الشي راه احنا كندبروه للراميد، هذه وزارة الصحة وليست وزارة "الراميد"، كتبني للمواطنين المغاربة كلهم، وبالتالي ماشي ملّي



العالمية للصحة، وهذا الشيء راه موجود بدول الجوار تونس والجزائر عندهم 13، واحنا لا نتوفر إلا على 20 أو 23 ألف فقط ديال الأطباء وكذلك مثلهم من المرضين. السيد الرئيس، هناك استقلالات جماعية، هناك اضطرابات، هناك أسابيع الغضب، هناك أجواء الآن أصبحت يعني غير صحية داخل المؤسسات الصحية، وهذا الشيء نتاع الإضرابات مشى حتى للقطاع الخاص وبالتالي يجب أن تقوموا بإجراءات عملية لكي نخرج من هذا النفق المظلم داخل قطاع الصحة.

علاقة بالبرنامج الحكومي، السيد رئيس الحكومة، نصيتو في البرنامج الحكومي على تعزيز الاستقلالية المالية والإدارية لواحد المؤسسات الصحية، اليوم هادي أربعة أسابيع طبيب جا بالتعيين ديالو من وزارة الصحة للمركز الصحي. واش معقول، السيد رئيس الحكومة، كنتكلمو على الجهوية المتقدمة ما زال كايين تعيينات من وزارة الصحة وبالتالي هادي واحد المجموعة من الأمور اللي خصنا نطرقو لها.

فيما يتعلق بالإعاقة، السيد رئيس الحكومة، يجب أن نطبق 7% الفرق البرلمانية معارضة ومساندة لهذه الحكومة مشات لعند هاذ الناس وذاكرت معاهم، وقالت لهم ... واضطر البرلمان أن يقدم تعديلا في هاذ قانون المالية سيقدم التقرير بتطبيق 7% ماشي 50 ماشي 200 منصب، ولكن 7% هي 7%. ثم الإعاقة الحادة، السيد رئيس الحكومة، واش اللي عندو التوحد، ولا اللي معروف التشخيص ديالو عندو زايد ب *débile mental* وما يحرك لا يديه ولا رجليه، هذا خاص ماشي مشكل خصنا نشوفو واش عندو شي *gène* ولا عندو شي مشكل، هذا خاص تصرف ليهم واحد الإعانة مباشرة اللي خاصها تعطى لهاد الناس والعائلات تاغهم اللي كيعانيو في صمت. أما بالنسبة للتشغيل فالإستراتيجية طموحة جدا، ولكن بالنسبة للإعتمادات المخصصة للتشغيل فهي قليلة جدا فيما يتعلق بالقدرة الشرائية...

كنبنيو واحد المستشفى نقولو هذاك داخل في "الراميد" وكنحسبوه في "الراميد". فنحن نثمن هاذ الإجراء اللي زدتو في الميزانية، ولكن نريد لو أنه يكون هناك إجراء لزيادة نقطة، لأنه الآن لحد الآن كان دائما كنديرو 5% - 6% واحنا دائما فديك 6% بالنسبة للميزانية العامة أو بالنسبة للدخل "PIB"، يجب كل السنة نزيدو نقطة حتى يمكن أن نصل إلى 7 و 8 أو كما تقول المنظمة العالمية للصحة 10%.

السيد الرئيس، فيما يتعلق بالنسبة للأدوية نخصص مليارين من الدراهم، في الوقت لا يصرف إلا مليار واحد ونقول لكم هاذ الشيء اليوم ماشي راه احنا عندنا واحد كتملؤو واحد الاستثمارات، المراكز الصحية اليوم ما فيهاش الأدوية ديال مرض السكري كايينين ثلاثة، كايين فقط واحد ما فيهاش الأدوية ديال الضغط الدموي، كايين ثلاثة كايين فقط واحد، مكايينش الأدوية ديال الربو، ما كايينش فيتامين "A"، مكايينش الفيتامين "D" بالنسبة للأطفال. ولهذا نقول لكم حتى بالنسبة لتزويد المستشفيات، كيطلبو سنوات وهما كيطلبو الأدوية في 2015 و 2017 ما كيعطيوش خلال السنوات، ومرة وحدة كيجيبو واحد الكاميو كيجيبو 2015 و 2017 ما يمكنش حتى لهادوك المستشفيات أنهم يديرو هادوك الأدوية، وبالتالي كايين واحد المشكل كبير بالنسبة لهاد القضية ديال الأدوية، وباقي واحد القانون اللي هو قانون نتاع التغطية الصحية للوالدين، السيد الرئيس، يجب أن تأخذوا إجراء مع الغرفة الثانية التي نطالبها أن تفرج عن هذا القانون لأن مجموعة من الوالدين كيمرضو وما كيلقاوش باش يداواو لحد الساعة.

بالنسبة للموارد البشرية، خصصتم 4 آلاف هادي سنتين مشكورين على هاذ المجهود ولكن هناك خصاص كبير، السيد رئيس الحكومة، نحتاج أكثر من 20 ألف طبيب اليوم إيلا بغينا نديرو 13 طبيب لكل 10 آلاف كما ينص على ذلك المنظمة



داير، وتنشوفو هاذ الاحتجاجات، وواقع الصحة، وواقع التشغيل، وواقع التعليم، أكيد غادي نقولو هاذ الأرقام مغلوطة. خطورة الأوضاع السيد رئيس الحكومة، كانت دافع قوي لتدخل جلالة الملك، ونبهكم شحال من مرة، لما ينبهكم جلالة الملك، فهي شهادة على أنكم فشلتم في التدبير السيد رئيس الحكومة، يعني ما بقى ما زال ما يتقال. فشلتم في التدبير.. هناك مصالح شخصية ومصالح سياسية تبعدكم عن التدبير السليم، انخرطتم فيها أنتم وشركاؤكم في التدبير الحكومي. ولكن الأذان الصاغية هي اللي تتجاوبو بها.

احنا في فريق الأصالة والمعاصرة اش نقولو، تبيان لنا الضبابية في التدبير، تبيان لنا فشل حقيقي وذريع في التنمية المنشودة سواء على الشق الاجتماعي والشق الاقتصادي، تبيينها أكثر عدم الالتزام بالوعود الانتخابية، وبالبرنامج الحكومي. وقولو هاذي ما كايناش، غتقولو لنا "البام" تيدير السياسة ياك؟، سأحيلكم على تقارير المؤسسات الدستورية اللي عندكم أعضاء فيها واللي ما تيمارسوش السياسة، آخرها المجلس الأعلى للحسابات، كذلك قبل منو المجلس الإقتصادي، وبنك المغرب، والكثير من المؤسسات الوطنية اللي أعطت تقييم حقيقي للتدبير ديال الحكومة، كاين شوية ديال التشويش السيد الرئيس، ولكن ماعليش، ماعيش أودي الأفكار ما غاديش يمشيو غير أرا ما تشوشو...

السيد الرئيس:

السيدات والسادة تلتمس منكم احترام المتدخلين، تفضل السيد النائب تفضل.

النائب السيد محمد أبو درار:

هاذيك خطة مدروسة يلجأ إليها بعد الأحاباب، على كل حال هاذ المؤسسات أشنو قالو؟ قالك أسيدي نزيف حاد للمالية العمومية، عدد كبير من البرامج لا ننفذ واللي تيتنفذ فيها ينفذ

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة الآن بإسم فريق الأصالة والمعاصرة للسيد النائب محمد بودرار، غادي تصحني السيد النائب جهرا.. لكم الكلمة السيد النائب.

النائب السيد محمد أبود رار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء،

السيدات السادة النواب المحترمين،

السيد رئيس الحكومة، استمعت بإمعان شديد للمعطيات اللي قلتو والأرقام اللي دليتو بها، اسمح لي أن أقول لك بأنها تتكرر في كل لقاء، مع إختلاف بسيط. واسمح لي أكثر نقول ليك بأنها أرقام مغلوطة، مغاديش نقول ليك أرقام كاذبة رغم أنه واحد القطاع معين تيقول ليك إيلا بغيتي تكذب عندك جوج ديال les méthodes، أما تكذب مباشرة، أو لا تبقى تعطي الأرقام والإحصائيات، وأظن أنك مشيتي فهاذيك النقطة الثانية. علاش السيد رئيس الحكومة...

السيد الرئيس:

لكم الكلمة السيد النائب.

النائب السيد محمد أبود رار:

.. على كل حال علاش أرقام مغلوطة؟، لأنه منين تنشوفو خطورة الأوضاع على أرض الواقع، وتنشوفوا هاذ الحراك كيفاش



اللي كيخصكم، التعامل ديالكم مع الحراك الشعبي صفر، تهيجون الشارع وكأنكم تقتاتون من الحراك ملى يكون، تيعجبكم أنه الشارع ينوض، ربما تستمدون البقاء ديالكم في التدبير من الحراك خصو يكون، هذا الاستنتاج اللي تبيان لي أنا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن بإسم م فريق التجمع الدستوري للنائب السيد عباس الومغاري.

النائب السيد عباس الومغاري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس:

شوية الإنصات السيدات والسادة النواب ، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عباس الومغاري:

السيدات الوزيرات المحترمات،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم، كيتبين من خلال التدخل ديالكم أنه الحكومة اليوم رفعات من حجم الاعتمادات الموجهة للقطاعات الاجتماعية رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة، اليوم المسؤولية ملقاة، مسؤولية التاريخ ملقاة على كل الأطراف والفئات أغلبية ومعارضة، لكن رغم المجهودات المبذولة من أجل تأهيل القطاعات الاجتماعية، لم تتمكن إلى يومنا هذا من تغطية العجز الذي تعرفه الخدمات الاجتماعية، لهذا نطلب وضع استراتيجية جديدة لقطاع الصحة، لأن في التدخل ديالي غادي ركز على بعض القطاعات التي تعرف بعض الاختلالات والتي تتسبب في

بشكل سييء جدا، ما عlish ما عlish غير خليه، إختلالات خطيرة في التدبير، إحصائيات رقمية في مختلف القطاعات مخيفة جدا ومخجلة، لكن أخطر شي حاجة أخطر ما سمعت أنا عند هاذ المؤسسات صراحة هو ذاك اللشي اللي سمعت عند المجلس الأعلى للحسابات، منين تقول ليكم ما كايناش الشفافية وكاين التمويه في البيانات المالية للحكومة عبر وزارة المالية، هذا اتهام عرفتي شنو إيلا كانت الحكومة تتحترم راسها تحط الإستقالة ديالها، ويتبعها محاكمة لأن هذا اتهام كبير، هذا اسميتو واحد النوع ديال الغش واحد التزوير ديال المعطيات، احنا كنتكلمو على المالية العمومية، هذا أخطر تصريح سمعتو أنا عند شي مؤسسة دستورية تراقب وتقيم التدبير الحكومي، ما بغيتوش المؤسسات الوطنية، نمشيو للمؤسسات الدولية ونشوفو الإحصائيات آش يقولو، مؤشر التنمية ياك السي اشرورو، مؤشر التنمية المغرب في أسفل اللائحة، تصور معايا دول عندها حروب أحسن منا في الترتيب، دول مستعمرة يعني تحت وطأة الاستعمار أحسن منا في الترتيب، يعني شي حاجة مخجلة بزاف تيبين التدبير الحقيقي ديال هاذ الحكومة، إيلا كنا غنتكلمو على الأرقام في الصحة والتشغيل والتعليم فأنا ما تبغيش بزاف نتكلم في الأرقام، ولكن يكفي يكفي أننا نمشيو للصحة نقولو بأن هناك خصاص كبير في الموارد البشرية وبأن الولوج للخدمات الصحية في الحضيض مقابل 7000 عاطل ديال الأطباء يعني ما كاينش عندهم الشغل، بالنسبة للتشغيل وصلنا ل 16%، بالنسبة للتعليم وصمة عار على هاذ الحكومة والحكومة السابقة واللي عندها تأثير على جميع القطاعات، 250 ألف تلميذ يغادرون كل سنة، المشكل الأساسي اللي بغيت نوصل ليه السيد رئيس الحكومة، ماشي في الأرقام اللي تتقولو كل مرة تندخلها في القطاعات، المشكل مشكل تدبير، مشكل حكامه، مشكل في انعدام الرؤية، مشكل ما كاينش إبداع في إيجاد الحلول ومواجهة المشاكل والأزمات ها



المستفيدة من هذا الصندوق كيتامى الأمهات والأبوين على غرار يتامى الآباء وكذلك تخصيص حصة جزافية للأرامل بدون أبناء، كما تم إدراج وجاء في التدخل ديا لكم فئة جديدة للمستفيدين من صندوق التكافل العائلي.

ولا يفوتني كذلك أن نوه بالدعم الكبير الذي توفره لقطاع التعليم، وذلك بتقليص الخصاص الذي يعرفه القطاع في الأطر التربوية منذ 3 سنوات، حيث سيبلغ عدد المناصب أكثر من 50 ألف منصب شغل، بينما السيد رئيس الحكومة لا توجد أي مؤشرات حتى الآن تدل على أن النظام التعليمي بدأ يسترد عافيته ويسير في الاتجاه الصحيح، ناهيك عن أن المعارف ومتطلبات العصر تزداد تطورا وتعقيدا مما يصعب مهمة اللحاق بالركب ويضع المزيد من التبعات على المسؤولين لأجل البدئ في رؤية واضحة المعالم لمواجهة حالة التزدي التي تضع شبابنا أمام المستقبل المجهول، لذا نطلب منكم السيد رئيس الحكومة اتخاذ بعض التدابير المستعجلة كتعميم المنحة الدراسية على كل متدربي مؤسسات التكوين المهني، 60 ألف اللي تكلمتي عليها غير كافية و سيبقى دائما الخصاص، وهنا سأقف ووقفة تأمل وأقول السيد رئيس الحكومة الحمد لله على تدخل صاحب الجلالة، فيما يخص ..

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية الكلمة للسيد النائب محمد الحافظ.

النائب السيد محمد الحافظ:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس الحكومة، علينا أن نعترف بأن مؤشرات الأزمة الاجتماعية التي تعرفها بلادنا والتي لا تزداد إلا اتساعا هي نتيجة

أغلب الأحيان وبعض الانتقادات المشروعة داخل فئات واسعة من المجتمع، وهذا لا يعفينا أن نبدي رأينا في هذه الاختلالات. كما قلت يجب أن نضع استراتيجية جديدة لقطاع الصحة تركز على تحسين الولوج للخدمات الصحية، وتعزيز صحة الأم والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة، وتطوير آليات الوقاية والسيطرة على الأمراض، وتحسين الحكامة وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية، وتدارك العجز الكبير الذي تعرفه بنيات الاستقبال والمستعجلات، فنظام المساعدة الطبية راميد الذي أعطى جلاله الملك، انطلاقة في مارس 2012 سجل أكثر من 6 ملايين مستفيد وسينضاف عليه في السنة المقبلة أكثر من 5 ملايين أخرى بعد المصادقة على قانون التغطية الصحية لفائدة العمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة، وكذلك توسيع التغطية الصحية لتشمل الطلبة وأمهات وآباء المؤمنين في إطار نظام التغطية الصحية الإجبارية بالقطاع العام.

وإذ نثمن ونستحسن هذه الخطوات لتوفير سبل الولوج العادل للخدمات الصحية للفئات الهشة والضعيفة تجد هذه الأعداد الهائلة تخوفنا من عدم قدرة قطاع الصحة حاليا على استقبال وافدين جدد لا قبل للبنيات والمؤسسات الصحية على استيعابها وستجد من عوامل تدني المؤشرات في سلم التنمية البشرية. وفي ظل الخصاص الكبير في الأطر الطبية والشبه الطبية والإدارية وسوء التدبير نحبيكم، السيد رئيس الحكومة، على تخصيص 4 آلاف منصب شغل في قطاع الصحة ونتمنى أن يساهم هذا العدد في تخفيف العبء الملقى على عاتق الأطر العاملة حاليا بالقطاع والتي أصبحت تهدد مرارا بالاستقالة احتجاجا على تزددي الأوضاع داخل المستشفيات. وإذ نثمن كذلك الدور المحوري الذي يلعبه صندوق التماسك الاجتماعي الذي تم إحداثه برسم قانون المالية لسنة 2012 فيما يخص تعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة الفقر، نطلب كذلك، السيد رئيس الحكومة، توسيع الفئات



الإجتماعية المتمثلة أساسا في الإنتحار والتسول التي لا تزداد إلا انتشارا داخل المجتمع المغربي، غياب إرادة سياسية حقيقية لمأسسة الحوار الإجتماعي والكفيل بتعزيز السلم الإجتماعي وتمكين الهيئات النقابية من ممارسة دورها بتقديم أجوبة عن المطالب المشروعة المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والمهنية والمعيشية، تدني الخدمات الصحية بشكل أصبح معه المغاربة محرومين من حقهم الدستوري في التطبيب والعلاج أمام الإختلالات التي يعرفها نظام الريميد الذي يؤمن أكثر من 12 مليون مواطن وأؤكد على 12 مليون مواطن السيد الرئيس. ولا يختلف الوضع بالنسبة لقطاع التعليم ذلك أنه رغم مئات المليارات التي صرفت لإصلاحه فإن المجلس الأعلى للتربية والتكوين أقر بأن هذا القطاع وصل إلى حافة الإفلاس وغياب العدالة الإجتماعية في مجال التربية وتكافؤ الفرص التعليمية، وكذلك الشأن بالنسبة للسكن الذي يعاني أزمة خانقة أمام فشل برنامج مدن بدون صفيح في تحقيق الأهداف المتوخاة منه بما يضمن المغاربة حقهم الدستوري في السكن اللائق. وتزداد الوضعية الاجتماعية تدهورا مع اتساع رقعة الفوارق الاجتماعية والمجالية وغياب البرامج الحكومية الحقيقية لبناء مجتمع متضامن تسوده المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

في ظل هذه الوضعية السيد الرئيس الاجتماعية المتأزمة تبقى الأوراش الاجتماعية المعلنة عنها مجرد ذر الرماد في عيون المواطن الذي اكتوى بما هذه السياسة الحكومية اللاشعبية الأمر الذي يطرح السؤال مدى فعالية ونجاعة هذه البرامج والإجراءات والأوراش الاجتماعية التي تكلمت عنها السيد رئيس الحكومة، ليس فقط على مستوى المضامين والتوجهات والاختيارات واستهداف الفئات المعنية، ولكن أيضا من حيث التنزيل الفعلي لهذه البرامج على أرض الواقع، بما فيها الأولويات التي جاء بها

نموذج تنموي فشل في إنتاج الثروة وتوزيع النمو الإقتصادي على جميع الشرائح والفئات الإجتماعية بما يضمن التوزيع العادل للثروة لتعمق ذلك مظاهر الفقر واليأس والإحباط والإقصاء والتهميش وتزدهر أحلام الهجرة بحثا عن غد أفضل، وأمام عجز الحكومة في إعادة النظر في هذا النموذج التنموي دعا جلالة الملك، في خطاب العرش، لإعادة النظر في هيكلية البرامج الاجتماعية بشكل شامل أمام فشل السياسات العمومية في الإستجابة لانتظارات المواطنين وانشغالهم وتطلعاتهم في العيش الكريم واعتمادها على إجراءات ترفيعة وحلول مرحلية كرد فعل على عوض تطبيق برنامج إجتماعي واضح المعالم.

وتأتي هذه المبادرة الملكية، من أجل إعطاء البعد الإجتماعي للسياسات العمومية مدلولها الحقيقي لتشكل بذلك مدخلا لإصلاح وضع قدرات المغاربة في مختلف المجالات، بعدما وصلت الوضعية الاجتماعية لدرجة خطيرة من الاحتقان تتمثل أساسا في ارتفاع معدلات البطالة بشكل لم يسبق له مثيل يتجاوز عتبة 10%، ويشمل مختلف الفئات الشابة بما فيه خريجو الجامعات والمعاهد العليا. في الوقت الذي جاء مشروع القانون المالية لسنة 2019 ب 40 ألف منصب مالي، 15 ألف منها مخصصة للتعليم في إطار تعاقد و4 آلاف لقطاع الصحة والباقي موزعة على القطاعات الحكومية الأخرى بما فيها الأساس الأمن والدفاع.

وأمام انحصار مجال الشغل لجأ الشباب إلى الهجرة السرية التي أخذت طابعا علنيا خلال الآونة الأخيرة بحثا عن مقومات العيش الكريم رغم المخاطر التي يتعرضون لها، تدني القدرة الشرائية للمواطنين ومستوى المعيشة أمام ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية بشكل أصبح معه يهدد الأمن الغذائي للمغاربة بعدما أصبحوا عاجزين عن مواجهة متطلبات حياتهم اليومية، لتشكل آلية المقاطعة الشعبية لبعض المواد الاستهلاكية تعبيراً حقيقياً عن عمق الأزمة الاجتماعية بوتيرة متسارعة، تزايد مظاهر الآفات



بالله عليك السيد رئيس الحكومة، اليوم غنطلبو من الأطفال يمشیو مع 9 يخرجو مع 1 ويرجعو مع 2، واش ساعة كافيهم باش يمشیو ويحيو ويتغذوا؟ هذا سؤال كنطرحوه، واش هاذ النظام بغينا نزولوه وهيانا نظام على الأقل تكلمتو على الجهود في المطاعم أنا معكم وكنايدكم، ولكن حتى نديرو هاذ النظام على المستوى الوطني يكونوا جميع المؤسسات العمومية فيها مطاعم وموفرة باش الإنسان ذاك الموظف ما شكونش عقلو تالف مع 1 تيفكر في ولدو اللي في الزنقة.

تكلمتو على قطاع التشغيل ومناصب التشغيل، صحيح تشجيع التشغيل راه رهين بواحد العدد ديال القطاعات، منها المستثمر خصنا نشجعوه ويلا بغينا نشجعوه راه لا يعقل يجي راجل باغي يستثمر ويشري عقار فاللي غادي بيني فيه مصنع ديال لحة 1000 متر ولا 2000 متر يشريه حت ل 5 ديال المليون ديال الدرهم هذا ماشي استثمار، ما يمكنش كيشري ب 3000 و4000 و5000 درهم للمتر مربع راه ما يمكنش، هذا ماشي استثمار إيلا بغينا نشجعو الاستثمار خصنا نسهلو ملكية العقار للمستثمرين، ولكن بشروط بشروط باش ما يدخلوش مضاربين، يكون دفتر التحملات يجيب ليا المشروع ديالو، شحال ديال الوقت غادي ينجزو؟ وشحال ديال العمال غادي يشغلو؟ ويعطيني ضمانة بنكية une caution bancaire باش ينفذ في تاريخ وأجال محدد، أنا معكم باش تشجعوهم فهاذ الإطار السيد رئيس الحكومة. التشغيل كذلك رهين كايينة مشاكل اللي المغاربة كينتظرو الآن الجواب عليها وخصنا بكل صراحة نهضرو مع المغاربة بصراحة لأنه إيلا بدينا كنزوقو غادي يقولك غير كنضحكو عليهم، اليوم كايين المغرب مقبل الآن كايين إضراب ديال الشاحنات، حالة الشاحنات مشلولة، تينعكس هاذ الشيء على الخضر، كينعكس على الأسواق، كينعكس على واحد العدد ديال الأمور، كايين بلاغ صحافي صدر على وزارة النقل اللي هو

قانون المالية لسنة 2018 والتي تم تكرارها في مشروع قانون المالية 2019.

السيد الرئيس:

شكرا، باسم الفريق الحركي الكلمة الآن للسيد النائب محمد أوزين. الكلمة للسيد النائب سعيد التدلاوي، هناك تغيير لم يعلن عنه.

النائب السيد سعيد التدلاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني النواب المحترمين،

ما غاديش نختلفو السيد الرئيس الحكومة على أن مناقشة القطاعات الإجتماعية هي صلب انتظارات المغاربة أجمعين، وهي الصحة، التعليم، قطاع الشغل، ما غاديش نطول في قطاع الصحة غادي نجيلكم غير على أقسام المستعجلات على مختلف مناطق المملكة، نخليكم تمشيو بالليل وتشوفو ديك الصورة، الداخل مفقود والخارج مولود، بلا ما نتكلم على ميزانية 2018 هي 4000 منصب شغل أنا بغيت نعرف فين كايينة؟ وفين مشات؟ واش كايينة؟ واش هاذ الناس اشتغلو؟ في إطار الميزانية اللي كانت؟ هذا هو اللي كنعملو مع كامل الأسف في قوانين المالية ما كنعسبوش القانون المالي اللي صوتنا عليه، واش تنفذ ولا متنفذ شي 4000 منصب شغل في ميزانية 2018 بغينا نعرفوها فينا هي؟

قطاع التعليم بغينا نعرفو واحد المسألة اليوم نهار الأحد تفاجأنا الساعة تبدلت وما تبدلتش، كايين تليفونات اللي بدلوها وتيلوفونات اللي ما بدلوها شي، بدينا كنمشيو ل 172 باش نتأكدو بأن الساعة الحقيقية إينا هي فيهم واش الأولى ولا الثانية،



للمواطنين، ولا أدل على ذلك السيد الرئيس ما جاء به المجلس الأعلى للحسابات في تقريره الأخير من خلاصات، والتي توضح بجلاء الوضعية المقلقة والإكراهات التي يواجهها خاصة قطاعي التعليم والصحة والسكن الموجه للفئات الاجتماعية، تقرير بالطبع يصف ويتعرض للفترة السابقة، مما يستدعي تدخلا عاجلا وقويا من طرف الحكومة خاصة فيما يتعلق بقطاعي التعليم والصحة لتقويم هذه الاختلالات واستدراك الخصاصات المسجلة.

وأريد السيد رئيس الحكومة أن أعرض عليكم بعض الأمور التي يعيشها قطاع وبعض الإختلالات التي يعيشها قطاع الصحة خاصة فيما يتعلق بضعف الموارد البشرية وضعف كذلك المناصب المالية المخصصة لهذا القطاع في إطار قانون المالية لسنة 2019، وكذلك واحد الوضعية اللي هي وضعية شاذة ولاهية تركز الأطر الطبية في محوري الدار البيضاء والرباط، وكذلك الاستقبالات المتكررة والتي تعبر عن الوضعية التي تعيشها الأطر الطبية في بلادنا، وكذلك تعثر إنجاز مجموعة من المؤسسات الإستشفائية وأعطيك نموذج السيد الرئيس الحكومة بتعثر إنجاز توسيع المستشفى الإقليمي بالصويرة، وكذلك المستشفى المحلي لتمنار الذي ابتدأت به الأشغال سنة 2014 إلى اليوم لم تنته، يعني أربع سنوات وهذا الأشغال لا زالت مستمرة. كذلك السيد رئيس الحكومة، الحالة المزرية التي توجد عليها المؤسسات الإستشفائية في عدة مناطق من المملكة خاصة المراكز الصحية السيد رئيس الحكومة، التي هي يعني بنايات فارغة ما فيها لا أطر طبية ولا تجهيزات ولا كذلك أدوية، كذلك غياب التجهيزات الطبية وكثيرا ما يشتكي المواطنين والمواطنين عبر تراب المملكة من واحد الداء، ألا وهو دائما السكانير ما خدامش، هاذي مسألة اللي أتمنى أن القطاع الوصي أن يجيب عنها، كذلك غياب الأدوية خاصة الموجهة للأمراض المزمنة، خاصة السكري وأمراض القلب والشرابين، كذلك السيد رئيس الحكومة الاستفادة من بطاقة الراميد أصبحت مستحيلة

خلق هاذ الضجة ما عندو لا تاريخ لا راس لا ساس فيه واحد الخاتم ديال الوزارة ما عرفناه واش صحيح ولا لا وباقي الآن ما تكذبش، كاين بلاغ ديال واحد العدد ديال النقابات ومهنيون يتطالبو بلقاء مع رئيس الحكومة باش يتفكو هاذ المشاكل، ناهيك السيد الرئيس كاين قطاعات سيارة الأجرة حتى هما ابتداء من غدا كينضمو وقاطع غلاء المحروقات.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، باسم الفريق الاشتراكي الكلمة الآن للسيد النائب محمد ملال.

النائب السيد محمد ملال:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أود في البداية السيد الرئيس أن أثنى باسم الفريق الاشتراكي.

السيد الرئيس:

شوية ديال الإنصات السيدات والسادة النواب.

النائب السيد محمد ملال:

المبادرة التي دعا خلالها جلالة الملك، إلى إيلاء أهمية كبرى للقطاعات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة والتشغيل والحماية الاجتماعية، ونتمن كذلك السيد الرئيس الإجراءات والتدابير التي جاءت بها الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2019، خاصة الجوانب المتعلقة بالقطاعات الاجتماعية موضوع سؤالنا؟ وأريد كذلك السيد الرئيس أن أعبر عن قلقنا إزاء ما تعيشه هذه القطاعات من تراجع وضعف في الحكامة وصعوبة ولوج بالنسبة



في المزيد وتقديم بعض الاقتراحات نعتبرها أساسية لتحقيق نوع من الانفراج الاجتماعي وإعادة الثقة للمواطنين والفاعلين الاقتصاديين. فالتدابير المعلن عنها جاءت بصفة مجزأة وخاضعة للمنطق السائد لحد الآن مفاده أن النفقات الاجتماعية ينظر إليها كنفقات غير منتجة، في حين كان من الأجدر أن تكون هذه التدابير كعناصر بناء النموذج التنموي الجديد الذي دعانا إليه صاحب الجلالة.

ومن هذا المنطلق، نعبر عن تخوفنا أن تتم هذه النفقات على حساب الطبقات المتوسطة التي لم تعط لها العناية اللازمة، وبالنظر إلى ارتفاع أسعار البترول على الصعيد العالمي، والذي سينعكس سلباً على المستهلكين والمقاولات والتشغيل، نتساءل هل ما زلتم ملتزمين بتسقيف هامش الربح في المحروقات؟، كما نعبر عن خيبتنا تجاه التدابير التي تم توفير فرص الشغل التي لا تعكس حجم انتظارات مئات الآلاف من الشباب العاطل. ومهما كانت الإجراءات المعلن عنها فهي في حاجة للتعبير عنها بشكل قوي وحملها سياسياً عبر خطاب تعبوي يرد الاعتبار للفعل السياسي ويعيد الثقة للمواطنين والمواطنات في إطار حوار اجتماعي ومجتمعي بناء، وعلى هذا الأساس ستجدوننا بجانبكم.

السيد الرئيس:

شكراً للسيدة النائبة، الكلمة للسيد النائب عمر بلافريج.

النائب السيد عمر بلافريج:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة، السلام للجميع،

تحية للجميع،

السيد رئيس الحكومة، مرة مرة تتكون عندي أنايا 2 دقائق باش نتكلم معاكم، كنظن بأن أهم حاجة اليوم اللي محتاجين لها

خاصة وأن حاملي هذه البطاقة قليل ما يستفيد من الخدمات الصحية. كذلك قطاع التعليم يعرف بعض الإشكاليات، وأذكر منها تأهيل يعني الواجب فعله هو تأهيل هاذ المؤسسات التعليمية خاصة في المجال القروي التي تعيش مجموعة من الإكراهات وكذلك توفير المرافق الضرورية بهذه المؤسسات وكذلك وضعية كذلك اجتماعية تعيشها الفتيات في المجال القروي، شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيد النائب، باسم المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية الكلمة للسيدة النائبة تورية الصقلي.

النائبة السيدة تورية الصقلي:

شكراً السيد الرئيس،

السيد الرئيس الحكومة المحترم،

موضوع الأوراش الاجتماعية يكتسي أهمية واستعجالية كبيرة بالنظر للسياق العام الذي يحضر فيه مشروع قانون المالية، والذي يتميز بتزايد الحركات الاحتجاجية المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الكرامة والعدالة. لقد نادينا في حزب التقدم والاشتراكية، بنفس ديمقراطي جديد لبناء دولة الحق والقانون والمؤسسات، ومراجعة الواقع الاقتصادي والاجتماعي بشكل جريء وحاسم.

السيد رئيس الحكومة،

لقد أنصتنا لعرضكم بإمعان، ونحبي ما جاءت به الحكومة من إجراءات ذات طابع اجتماعي في مشروع قانون المالية، والتي مست منظومة التربية والتكوين والصحة والتغطية الاجتماعية، ونتمنى أن يكون لها أثر ملموس على مستوى عيش المواطنين والمواطنات ومحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية. إلا أن ذلك لا يعفينا في المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية، من التعبير عن رغبتنا



السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، شكرا للسيدات والسادة النواب على تعقيباتهم. الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للرد على التعقيبات فيما تبقى من الوقت، لكم الكلمة السيد رئيس الحكومة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا لجميع السادة النواب الذين عقبوا والذين تحدثوا والذين انتقدوا، بالمناسبة احنا ما عندناش مشكل مع النقد، ولكن ثاني راه دائما تنقولها بعض الألفاظ النفق المظلم بزّاف، هذه مبالغة كبيرة وأنا البارح تلاقيت مع عدد من الأطباء شي 70 ولا 90 وكان معنا الكاتب العام ديال وزارة الصحة، وذّاكرنا، ذّاكرنا في الموضوع في المواضيع اللي تتهمهم كايين إشكالات، صحيح المنظومة الصحية تبنى من قبل الجميع، مكايينش طرف واحد اللي كيتحمل بوحده المسؤولية ديال وضعية المنظومة الصحية اليوم. نقولو كايين إشكالات، كايين مشاكل نفق مظلم هذا فيه مبالغة، واحنا كنتصننتو لجميع المطالب وكناحاولو ما أمكن نلبّيو الأمور الممكنة في الحدود الممكنة، ولكن دابا هاذي ملاحظة عامة؛

لكن الملاحظة الثانية المهمة اللي بغيت نقول احنا كنعبترو الخطب الملكية والتوجيهات الملكية دعم للحكومة، احنا فاش جا خطاب العرش تلاقينا أعضاء الحكومة فرحنا، علاش؟ لأن جميع آليات البلوكاج اللي كايينة في بعض البرامج استطعنا نتجاوزوها وهو دعم معنوي، دعم قوي للحكومة باش تسير في هاذ أسمو، ونقول ليكم ما تقلبوش على شي تناقض بين رئيس الحكومة وجلالة الملك، جلالة الملك هو رئيس الدولة على راسنا وعينينا وفوق رؤوسنا، والتعليمات ديالو كنديرو جهدنا باش نطبقوها ونلتزمو بها، ولا يمكن لرئيس الحكومة إلا أن يكون منسجما مع التعليمات والتوجيهات ديال جلالة الملك. وإيلا بغيتو شي رئيس

في المغرب هي كيفاش نخدمو على استرجاع الثقة، عندنا أزمة ثقة حقيقية، سمعتم مرارا تتكلمو على هاذ الأزمة ديال الثقة. فبالنسبة ليا هاذ أزمة الثقة جزء منها ولا جزء كبير منها راجع غنقولو للتناقض بين الخطاب والممارسة عند الفاعل السياسي والمسؤول السياسي. واسمحوا لي السيد رئيس الحكومة، مّلي كنسمع أنا في خطابكم قبيلة مّلي تكلمتو قلتيو بأن كتعطيو أنتما أولوية للتعليم، التعليم هو الأولوية. فهاذ مشروع قانون المالية وسياستكم، هذا غير صحيح كايين جوج ديال الأمثلة فهاذ شحال بقات لي؟ دقيقة، أولا مناصب الشغل خطأ بأن غيتخلقو 15.000 منصب شغل هاذ السنة، غيتخلقو 15.000 ولكن غيتخالو على التقاعد 13.000 donc 2000 اللي غيتخلقو 2000 منصب شغل، في الوقت اللي احنا عارفين بالأرقام بأن الخصاص إيلا بغينا نوصلو لمستوى تونس خصنا 70.000 أستاذ في المغرب، ما قاديينش نخلقو 70.000 ولكن إيلا بغينا نوصلو لتونس 70.000 هذا المثال الأول؛

المثال الثاني المدارس الجماعاوية باعتراف المجلس الأعلى للتربية، الخصاص 1000 مدرسة جماعاوية في المغرب 1000، عرفتي شحال كيتخلقو شحال حكومتكم خلقات هاذ العام؟ شحال بنات؟ 10، وما يمكنناش نقولو بأن الأولوية للتعليم لأن عارفين بأن هاذ الخصاص وما.. ولكن كنعترم أنا يكون رأي آخر، ولكن ما تجيوش عفاكم السيد رئيس الحكومة، تقولو لنا بأن الأولوية للتعليم حيث هذا كيزيد يكرس هذاك نقولو أزمة الثقة بين المواطن والمؤسسة ما بيقاش كاع يتبع الخطاب ديال الفاعل السياسي، واحنا في حاجة إلى استرجاع الثقة، شكرا السيد رئيس الحكومة.



- التسريع بإخراج القانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، احنا راه جنبناه لكم، هذه هي المسؤولية ديالنا، دابا المسؤولية ديالكم؛
 - أيضا البدء في تمكين المتدربين في التكوين المهني -ها هو مكتوب- بمنحة دراسية، بنفس الشروط وآليات المنحة الجامعية، وفيها في الشهور الأولى، دابا غادي نبدأو نوسعوه تدريجيا، بدأناه.. إذن نحن..؛
 - الرفع من المصاريف.. هذه في قطاع الصحة، تحسين وتعميم الخدمات الصحية، التغطية الصحية الشاملة احنا بدينا فيه، الرفع من المناصب المالية المخصصة للقطاع رفعنا منها، 4000/4000، تقولو ليا مكافيش، أنا معاكم، ولكن درنا جهد رفعنا منها بشكل غير مسبوق في تاريخ المغرب. وهذا شيء مهم، كانت 1500، 1700، أقل قليلا، هاذ الشيء اللي كان قبل، في 2017 كانت 1700، 2018 كانت 4000 ودابا 4000؛
 - الرفع من عدد طلبة مهن الصحة، دابا هاذ الشيء غادي يتناقش..؛
 - تحسين شروط تطبيق مبادرتي دعم الأرامل وصندوق التكافل العائلي، وذلك عن طريق تبسيط المساطر؛
 - مراجعة "تيسير" وإجراءات وشروط الاستفادة بغية الرفع من عدد المستفيدات فعليا من هذا الدعم وتوسيع المستفيدين من التكافل الاجتماعي. الحمد لله درناه، صدرنا مشروع القانون، وسعنا وبسطنا؛
 - تفعيل حصة 7% من مناصب الشغل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، احنا خدامين فيه لأول مرة غادي نديرو المباراة الخاصة، احنا غاديين وكونوفيو بهاذ الشيء شيئا فشيئا وهكذا.
- إذن باش نقول بأن احنا منخرطين في إطار البرنامج الحكومي نفسه، الأغلبية كلها، هذا ماشي حزب معين دون حزب، وزارة

حكومة من جهة أخرى قلبو عليه في جهة أخرى مكينش في المغرب ما غادي يكونش، كيسير بشي طريقة أخرى أو بشي منطق آخر، لا يمكن أن يكون، ولكن أهم شيء هاذي النقطة الثانية؛

النقطة الثالثة وهي مهمة جدا، أنا جيت معايا البرنامج الحكومي هازو معايا، اللي هو توافق بين الأحزاب الحكومية، باش نقول لكم الأمور عديدة فهاذ البرنامج في الشق الاجتماعي اللي تم التنفيذ دياها فعلا، قلنا:

- تعزيز نظام الدعم "تيسير" ورفع الغلاف المالي المرصد له من أجل ضمان التمدرس توسيع الدوائر الجغرافية والأسلاك المدرسية المستفيدة، في 2019 غادي يبدأ التنفيذ ديالو؛
- قلنا إيلاء عناية خاصة لتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة ووضعيات خاصة، يمكن نعطيكم تقرير كامل، الحمد لله اليوم هناك دعم كبير في إطار صندوق التماسك الاجتماعي، توسع هاذ الدعم ولي قوي للأشخاص في وضعية إعاقة وتحسين ظروف تدرسههم بالآلاف، بالآلاف وأيضا إحداث مراكز الإستقبال والتوجيه خاصة بهم 65 مركز على صعيد 60 إقليم، يستفيد من خدماته حوالي 44.000 شخص في وضعية إعاقة. وهاذ الشيء راه دار غير.. كايين شوية، ولكن هاذ التوسيع كان فهاذ ثلاث سنوات الأربع سنوات الأخيرة. واليوم التمدرس ديال الأطفال وديال التلاميذ في وضعية إعاقة، اليوم غيتقوى وغيتقوى أكثر عبر واحد الآليات محددة، ووزارة التعليم منخرطة فيها وأيضا الوزارات الأخرى منخرطة فيها، وشفنا اليوم لأول مرة فوج ديال ذوي الإعاقة دوزو الباكالوريا وأنا زرتهم والسيد الوزير في الأقسام دياهم عن طريق جميع آليات الدعم الضرورية، هذا وغادي نوسعوه بطبيعة الحال؛



الإحترام.. واحترام المساطر والقوانين اللي كتشغل بها المؤسسات، لا ديمقراطية بدون قانون. طيب، غادي نجي للقضية ديال قانون التصفية، الأخ اللي حضر عليه، أنا نبغي نقول ليه بأن مع الأسف الشديد، قلتو واش هاذ الشي كيتطبق ولاّ ما كيتطبقش؟، انتم كتعرفو بأن كاين قوانين التصفية، والحمد لله هاذ الحكومة والحكومة السابقة قلصت الآجال ديال عرض قوانين التصفية، أنا فاش كنت بلاصتكم، كنت نائب برلماني كنا كنشوفو قدامنا 10 سنين 12 عام، كيحي واحد قانون التصفية ديال ما بعد 10 سنوات. دابا الآن قلصنا هاذ الأجل بشكل كبير جدا، ولآت قوانين التصفية كتجي في سنتين، الآن وأريد أن أشير إلى أن ما دام كتراجعو للتقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات إلى أن عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان في أكتوبر 2018 الأخير، آشنو قال؟ قال: "وإذ يسجل المجلس الأعلى للحسابات بهذا الشأن التحسن الملموس في آجال موافاته بمشروع قانون التصفية من طرف وزارة الإقتصاد والمالية، فإننا نأمل أن يتبع التقرير وكذا الوثائق المرفقة، أن يتبعه نقاش عميق ومثمر مع الحكومة حول مختلف الإشكاليات التي تعرفها المالية العمومية واستخلاص الحلول الممكنة لتجاوزها داخل آجال معقولة". إذن الحكومة كتوتّي باش تجيب قوانين التصفية، بطبيعة الحال، هي ملتزمة أيضا بالإستماع إلى ملاحظات السيدات والسادة البرلمانين، وأيضا ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات التي هي آراء وملاحظات يجب أن نناقشها ونعرضها للتدقيق للتدقيق، هذا بالنسبة لقانون التصفية؛

- بالنسبة لدعم ذوي الإعاقة الشديدة وهي من النقط التي طرحت، نحن في البرنامج ديالنا، اللي عرضناه على الوزارة على اللجنة الوزارية للحماية الإجتماعية فيه هاذ القضية، 2019 باش غادي يكون ديال إتمام الدراسة، لأن خصنا ندرسو شحال من واحد كان غادي تكون مستهدين، كيفاش غادي يدّار هذا

دون وزارة لأن أغلب هذه الإجراءات فيه 3، 4، 5 ديال القطاعات مندرجة فيه، أما هذا ديال 7% مندرجة فيه جميع القطاعات. فلذلك احنا غادي وكنوفيو.. صحيح ما نكرهوش نسرعو، نديرو هاذ الشي بسرعة في السنة الأولى ولكن هذا برنامج ديال خمس سنوات، وحنّا كنخدمو إن شاء الله باش نوفيو بجميع أو أغلب ما ورد في هذا البرنامج..

هذه نقطة إذن مهمة، ولكن واحد القضية ما فهمتهاش أثناء الحديث على هاذ التناقض بين الحكومة والتعليمات ديال جلالة الملك، كتقولو بأنه مصالح شخصية، مصالح سياسية هي اللي كتخلي بعض الوزراء كيتعدو عن الأهداف، فشل ذريع في التنمية الإقتصادية، وقلّتو "البام" نقولو كيدير السياسة، الخطة مدروسة لمواجهة.. أنا ما فهمتش هاذ الإشارات كلها لأن مع الأسف الشديد، أنا اللي كنا لاحظنا بأن الناس ديالكم في الرباط هما اللي كيدير السياسة الغير الديمقراطية. لتتصور أن واحد الفريق ناض واحتل منبر الرئيس ومنع التصويت على قانون المالية، آش غادي نقولو؟ غادي نقولو أن هذا غير ديمقراطي، ماشي الديمقراطية هي هاذي.. اسمح ليا هناك جماعة كبيرة هي العاصمة، نضتو احتلتو المنصة، ناضو الناس ديالكم، ماشي ضروري انتما كلكم موافقين أنا عارف أنا متافق، أنا عارف بأن ماشي كلكم موافقين ولكن سياسيا، مع الأسف، كتحمّلوا المسؤولية، هذا سيجرنا إلى المجهول، حتى احنا عندنا عدد من الجماعات احنا في المعارضة كحزب، واش نمشيو؟ حزب آخر فلايني أو فلايني واش يمشي يحتل ايلا كان في المعارضة؟، هاذ الأمور خصنا نوقفوها. النقاش السياسي مهما يكن حادا مرحبا به، فلذلك أنا الملاحظات ديالكم، أنا مرحب بها، إذا كانت فهاذ كنقاش سياسي وكان نقاد أنا مرحبا بالانتقاد، ولكن يجب أن نحمي جميعا ديموقراطيتنا اللي هي فعلا ناشئة، كلنا نحميها عن طريق حماية المؤسسات وسير المؤسسات، واحترام رؤساء هذه المؤسسات،



رمضان أيضا، التغيير 4 المرات فعلا فيه إشكال. طيب بالنسبة لنا احنا هاذ التوقيت الصيفي في الصيف تؤدي إلى واحد الاقتصاد في استهلاك الطاقة والاقتصاد في الاستثمار في الطاقة، بما يفوق 240 مليون درهم سنويا، والاقتصاد في الطاقة وخصوصا في نقاط الذروة، لأن هذيك نقطة الذروة هي المهمة، اشنو هي نقطة الذروة؟ عندما كيزيد العمل الإستهلاك الصناعي ديال الطاقة مع الإستهلاك المنزلي كيتزامنو في نفس الفترة فكيايدي إلى واحد الإستهلاك كبير جدا، كيكبر، وهذا الإستهلاك الكبير أشنو ما كيكبر الإستهلاك كندجأو إلى وسائل ديال الطاقة غالية جدا، بحثو عليها في السوق الدولية أو في الإنتاج عن طريق الفيول وهي غالية لأن هما "les turbines de fioul" اللي ساهلين باش تجينا الطاقة كثيرة، وهاجس الدولة أشنا هو؟، هاجس الدولة هو الأمن الطاقوي، ما يوقعش ليها شي "pic" واحد الذروة باستهلاك الطاقة اللي ما نقدش أولا ما نتحسبهاش، ومنقدش نستجب ليها مما سيؤدي إلى انقطاعات في الكهرباء، وأنتم تعرفون أن أي سلعة وأي خدمة أول معيار فيها هو الإستدامة دياها، عاد كنفكر في الجوانب، الجانب الثاني اللي هو الجودة، الجانب الثالث اللي هو الثمن، لأن إيلا مكائناش يمكن نفكر في مسائل الأخرى.

فذلك، أول شيء اللي دار فيه جهود كبيرة للإستثمار هو التزويد بالطاقة، الناس اللي كيوصلهم الضوء يبقى يوصلهم، الواحد إيلا شعل أسمو الضوء الزر ديال الضوء كيشعل الضوء، إيلا عندو آلات ما يتوقفش عليهم الضوء، والحال أنه منذ ثلاث سنوات هناك ارتفاع متدرج في استهلاك الطاقة، من قبل نتيجة جهود ديال النجاعة الطاقية تغيير ديال المصايح، وقع واحد شوية ديال النقص شوية، شوية من بعد عاوتني طلع نتيجة أن هذاك الشي ديال النجاعة اللي هي سهلة، اللي هي المصايح الإقتصادية تقريبا استنفذت أغراضها، استنفذت قدرتها، ولي

الدعم؟، ولكن احنا معولين إن شاء الله باش نديرو هاذ الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة، والمرسوم تقريبا موجود نحتاج إلى تدقيقات بمجرد ما نكملو الدراسة، إن شاء الله، غادي نمشيو فهاذ الإتجاه؛

- تسقيف ثمن المحروقات باقي، إن شاء الله، ملتزمين به ونحن غادي نمشيو ليه في القريب؛

- بقى ليا هاذيك القضية ديال التوقيت الصيفي، لا بد أن أشير إليه، فهمتيني، ولا ماشي مهم، ماشي ضروري، آه مهم، مزيان، هاذ القضية ديال التوقيت الصيفي، أولا خصني نشير لواحد المسألة، النهار الاول فاش بدا التوقيت الصيفي في العالم، في العالم، علاش بدا؟ أشنو هو السبب؟ السبب ديالو هو الطاقة، هو الاستهلاك ديال الطاقة، ولا تزال عدد كبير من دول العالم، بالمناسبة هذا كيعني غير دول ديال النصف الشمالي ديال الكرة الأرضية، ما تحت اسمو مبدئيا ما كيعنيش الناس اللي في خط الاستواء اللي عندهم الليل والنهار متقاربين، فذلك هو تغيير الساعة لا يعنيه، إنما يعني اللي عندهم تباعد ديال 3 ساعات إلى 4 ساعات، 5 ساعات، ما بين الصيف والشتاء فيما يخص النهار والليل. فذاك الشي علاش كيتدار، لأن ثبت أن عندو دور في:

أولا- تقليص الاستهلاك ديال الكهرباء؛

ثانيا- تقليص الاستثمار في مجال إنتاج الكهرباء؛

ثالثا- إنتاج الغازات، الانبعاثات الغازية.

فذلك هاذ الشي موجود في العالم، لهذا كين نقاش ماشي غير في المغرب وإنما في دول عديدة. إنما من بعد اكتشفت واحد السلبية لمدة عقود ما كانش الانتباه ليها كبير، هو أن ذاك التغيير في الساعة تغير في الساعة مربك ومضر، صحيح الضرر ديالو محدود في أسبوع أو الأيام أو الأسبوع أو عشرة أيام التي تلي التغيير، ولكن فعلا عندنا احنا عندنا تغيير 4 المرات لأن في



النقطة الثانية، هاذ الإجراءات غادي تكون فيها مرونة لأن غادي نمشيو للجهوية، غادي تكون جهوية أو حتى الإقليمية غادي تكون فيها واحد الشوية غادي ناخذو بعين الإعتبار الخصوصيات ديال المناطق القروي والحضري، القروي ماشي بحال الحضري، الجهات البعيدة ماشي بحال القريبة، المدن الكبرى ماشي بحال الصغرى المتوسطة والصغرى. فلذلك غادي تكون فيه مرونة وغيتوجه فهاذ الشئ توجيهات واضحة إلى مديري الأكاديميات، ها هو السيد وزير التربية الوطنية، موجود قدامنا ينصت وهاذ الشئ تناقشنا فيه مرارا واليوم راه دار أول لقاء وها التقرير ديال اللقاء أمامي وفيه عدد من الإجراءات التي إن شاء الله غادي نواكبو بها، وبطبيعة الحال حتى التوقيت الإداري حتى هو خاضع لأن يكون فيه نقاش وباش حتى هو ندخلو فيه تعديل اللي غادي يبدأ مع الدخول المدرسي القريب.

إذن احنا غاديين فهاذ الإتجاه بطبيعة الحال، وإن شاء الله رغم ذلك أنا نقول بأنه نحن ننصت إلى مختلف الملاحظات والانتقادات ديال المواطنين والمواطنات أولاً، ثانياً بطبيعة الحال أنا متفهم لردود فعل عدد من المواطنين والمواطنات لأن جا القرار مفاجئ، وأنا متففق معاكم، أنا متففق معاكم جا مفاجئ كدت أن أقول، يعني لأن درنا مجلس حكومي عادي ومجلس حكومي خاص ضروري لأن هاذ القرار هذا ماشي قرار بسيط كان فيه تشاور موسع، كان فيه خصنا ضروري نخرجوه في الوقت حتى يكمل به هذاك التشاور وحتى يكون فيه.. لأن هو قرار ليس قرار بسيط. اتخذنا هاذ القرار دابا الآن غادي نديرو التقييم، ونشوفو هاذ التقييم آس غادي يعطينا، وإن شاء الله احنا مفتوحين، آه واحد النقطة اللي سولوني عليها بزاف ديال المواطنين، بزاف ديال المواطنين اتصلو بيا وسيفطو ليا بجميع الوسائل، وسيفطو لرئاسة الحكومة هو رمضان، رمضان لا تغيير فيه عما كان نشغل به سنوات، بالمناسبة هذا ماشي قرار فقط ديال الحكومة، رمضان

عندنا وما يمكنش نطبقو على الزيادات في السنوات المقبلة لسببين:

- السبب الأول هو التغيرات الإجتماعية، هاذي 20 عام كثير من الأسر يالاه كتكون عندهم آلة كهربائية واحدة وجوج، عندو ثلاجة وشي حاجة بسيطة، دابا أغلب الأسر في المدن عندها 3، 4، 5، 6 وربما أكثر من الآلات الكهربائية، فلذلك حتى اجتماعيا وقع واحد التحول كيولي الضغط الكهربائي؛

- ثانيا التصنيع حتى هو كيضغط في استهلاك الكهرباء، مما أدى إلى أن هاذ القضية ديال التوقيت الصيفي من المغامرة أن نتراجع عنه حالياً.

ولذلك لما قلنا أنه خاصنا نعممو، قلنا نعممو التوقيت الصيفي اللي هو عندو سلبيات أيضا صحيح، صحيح، أنا متففق معكم عندو سلبيات، قلنا نعممو التوقيت الصيفي، ندرسو السلبيات، نعالجو هاذ السلبيات، ونواصلو التقييم طيلة المرحلة المقبلة. وهاذ السلبيات بإتفاق الجميع هي الأولى فيهم هو الأطفال اللي كيمشيو للمدرسة، ولذلك درنا أول إجراء مع هاذ القرار اللي هو الدخول يكون في التاسعة في المدارس العمومية، وبالمناسبة هاذ الدخول في التاسعة هذا غير إجراء أولي، الإجراءات الأخرى يتم بلورتها مع الشركاء. اليوم السيد الوزير، مشكوراً دار لقاء مع الفيدراليات ديال جمعيات الآباء والتلاميذ، وخرجو بواحد التصور معين، غدا غادي يدير مع النقابات الممثلة في القطاع، من بعد غادي يدير مع الفيدراليات ديال القطاع الخاص، من بعد غنمشيو احنا نتفاوضو نشوفو القطاع الخاص، هاذ الأسبوع لأن قبل الدخول الجديد الآن التلاميذ في عطلة قبل الدخول غادي يكون عندنا تصور دقيق متوافق عليه مع مختلف الشركاء حول الإجراءات اللي غادي نديرو، هاذي النقطة الأولى؛



إن شاء الله غادي يخرج هذا القانون الإطار بإذن الله اللي غادي، واخا احنا بدينا التطبيق ديالو من الآن عدد من البرامج الآن اللي كطبق هي ديال الرؤية الإستراتيجية، نهار يخرج القانون الإطار غادي يكون الدعم فهذا الاتجاه لأن غادي عطينا الضوء الأخضر نفذو قوانين أخرى، مراسيم أخرى، لأن هاذ الشي فيه منظومة تشريعية متكاملة، أو نتمنى تسرعو بهاذ القانون الإطار، مجال الصحة نفس الشيء، واش احنا كنعقولو مجال الصحة راه كلو مزيان؟ راه عارفين احنا واعيين وانا كنت برلماني بلاصتكم أو كنت فهاذ الشي ديال الصحة، شكرا جزيلًا، السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيد الرئيس، ننتقل الآن إلى المحور الثاني، شحال الوقت 10 دقائق. رفعت الجلسة لعشر دقائق.

السيد الرئيس:

بسم الله الرحمن الرحيم، الصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

ننتقل الآن إلى المحور الثاني المتعلق بموضوع السياسة العامة للحكومة الخاصة بإدماج الشباب، والذي يتضمن ثلاثة أسئلة في إطار وحدة الموضوع، أعطي الكلمة للنائب السيد هشام صابري بإسم فريق الأصالة المعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد النائب.

النائب السيد هشام صابري:

شكرا السيد الرئيس،

غادي يبقى محترم كما كان. بالمناسبة المرسوم فيه بأنه يمكن اتخاذ قرار ديال واحد الفترة ديال الإستثناء ديال تغيير هاذ التوقيت، ياك فهمتيني هذه إمكانية هاذي إمكانية.. على كل حال كنعقولو للمغاربة ألقوا في رمضان شيئًا احنا ما غاديش نتدخلو فهاذ الشي ماشي غتجي حكومة تغلب العادات ديال المغاربة مرة واحدة كلهم، إذن هذا هو التوضيح الذي أردنا أن آتي به هنا.

أنا متفق مع الأخوات والإخوان اللي قالوا بأن قطاع التعليم، قطاع الصحة، قطاع التشغيل فيه إشكاليات، أنا متافق معاكم واش احنا كنعقولو كل شي مقاد، إيلا كان كل شي مقاد غادي يكون صافي هاذ الحكومة كاع ما غادي تجي بالمناسبة، وكون غادي يبقاو هادوك اللي كانوا قبل منا. وبالمناسبة أيضا هذا إرث ثقيل ماشي احنا الحكومة بوحدها كتحمل المسؤولية ديالو خصنا نكونوا واضحين، وراه هاذ التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات راه فيه البرنامج الإستعجالي، وفيه كيفاش أنه راه فيه، راه فيه ما بغيتش نقرا داكشي، ياك فهمتيني، فيه.. فيه.. وفيه.. ومن تما جاءت إختلالات قبل وأثناءها ما دار البرنامج الإستعجالي.. اسمح ليا ما دار البرنامج الاستعجالي إلا لأن كان شي حاجة قبل غير ناجعة، وكان القطاع كيعاني داكشي علاش دارو برنامج استعجالي، داز البرنامج الاستعجالي ما عاجل الإشكال مزيان، واش واحد الإشكال لحكومة تابعة حكومة من تاريخ المغرب لليوم واحلة فيه غادي نجيو احنا نعاونوه في عام ولا عامين. ولكن الأرقام تبين بأن عندنا إرادة، الأرقام كتبين بأن احنا غاديين في الاتجاه الصحيح، الأرقام كتبين بأن احنا إن شاء الله سنشتغل وغادي نوصلو لنتائج، ما كنعقولوش بأن غادي نحلو جميع الإشكالات، ولكن غادي نحلو عدد مهم من الإشكالات، عدد مهم من الإشكالات.



مهاجرين حتى أنتم غير مبالين بالمخاطر. السيد الرئيس، ألم يحن الوقت لتجعل من الشباب أولوية استراتيجية؟

السيد الرئيس:

باسم فرق ومجموعة الأغلبية، الكلمة للسيد النائب سعيد النميلي.

النائب السيد سعيد النميلي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

يمثل الشباب نسبة مهمة من الساكنة، ويشكل ثروة حقيقية لبلدنا يتعين أن تكون محركا دافعا لعجلة التقدم والتنمية، وعليه فمن الواجب علينا أن نضعه في صلب النموذج التنموي الجديد باعتباره رأسمالا حقيقيا. وقد دعا صاحب الجلالة، في هذا الصدد إلى إرساء استراتيجية مندمجة للشباب من شأنها أن تفتح له باب الثقة والأمل في المستقبل.

وعليه، نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن السياسة العامة للحكومة المتعلقة بإدماج الشباب لتمكينه من تعليم وتكوين يؤهله للإنخراط في الدورة التنموية وعالم المعرفة والابتكار، وتوفير الدعم اللازم له لخلق المقاولات وتشجيعه على مبادرات التشغيل الذاتي لضمان دخل قار يحفظ له كرامته، وتيسير اندماجه الكامل ومشاركته المنتجة في الحياة الوطنية والمهنية من أجل الاستفادة من إمكانيات الشباب وقدراتهم بدل دفعه إلى التفكير بالهجرة إلى الخارج؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة المحترم، أفرز دستور 2011 حيزا مهما ومكانة خاصة لفئة الشباب، حيث ألزم الدولة بالعمل على توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، وبمساعدهم على الإدماج في الحياة النشيطة والجمعوية وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة التكيف المدرسي، المدرسي أو الاجتماعي أو المهني، كما نص الدستور على ضرورة تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، وتوفير الظروف المواتية لتفتق طاقتهم الخلاقة في كافة المجالات، ولذلك نسألكم عن الإجراءات المموسة والخطوات العملية التي تقوم بها حكومتكم من أجل تنزيل وتفعيل الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب؟ شكرا.

السيد الرئيس:

دائما في إطار وحدة الموضوع، الكلمة للسيد النائب طارق قادييري باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائب السيد طارق قادييري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم، الشباب ذكورا وإناثا هم أمل هذه الأمة وعماد ظهرها، عقولهم سواعدهم حماسهم ثروة ثمينة بين أيديكم وتحت تصرفكم، لكن للأسف عجزتم عن توظيفها لخلق التنمية وتحقيق الرخاء. لقد تعاملتم دائما مع هذه الفئة على أنها مصدر قلق وهم وجزء من الأزمة، ولم تروا فيها يوما بأنها فرصة لتجفيف ينابيع الأزمة، أهملتموهم صغارا، أهملتموهم صغارا حينما لم تتوفر لهم تعليما نافعا، وتجاهلتموهم كبارا حينما لم تتوفر لهم شغلا منتجا يضمن لهم العيش الكريم، وحده اليأس ظل وفيها لهم بل أوفى منكم كحكومة، والذي جعلهم ينفرون ثقالا خفافا



العملية المرتبطة بتنفيذها، وتم بناء هذه السياسة المندمجة لفائدة الشباب على ستة لتوجهات أساسية:

1. الرفع من فرص تشغيل الشباب عبر عقلنة الإستهداف وترسيخ التدخلات؛
2. تحسين جودة التعليم والتمكين والتكوين المهني؛
3. اعتماد خطة صحية موجهة للشباب؛
4. ضمان مؤسسات للقرب فعالة وقادرة على الاشتغال أفقيا على وظائف التنشئة الإجتماعية؛
5. تشجيع الشباب على التطوع والمشاركة والمشاركة في القرار العمومي؛
6. التنسيق بين قطاعي والتقائبة السياسات العمومية وبرامج التنمية الترابية.

من أجل تنزيل هذه السياسة المندمجة لفائدة الشباب، تم تحديد 42 إجراء موزع على أربعة محاور:

المحور الأول: يشمل التشغيل والتعليم والصحة؛

المحور الثاني: يشمل خدمات القرب والترفيه والرياضة والتنشئة الإجتماعية؛

المحور الثالث: يشمل أو يرتبط بالحكامة والمشاركة المواطنة للشباب؛

المحور الرابع: يخص تنسيق التدخلات والتقائبة البرامج ذات الصلة بالتنمية البشرية الترابية.

وفي إطار تنزيل هذه السياسة الوطنية، كل قطاع من القطاعات المعنية بها تنكب بطبيعة الحال على وضع اللمسات الأخيرة في إطار استراتيجيتها التي هي موجودة فعلا لتحديد الاستهداف الضروري لهذه الفئة من الشباب وهي فئة مهمة. وفي هذا الإطار، فقد قررت تشكيل لجنة خاصة بتتبع تنفيذ السياسة المندمجة لفائدة

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء والنواب المحترمين،

شكرا جزيلا على التفضل بطرح هذا السؤال حول السياسة العامة للحكومة خاصة بإدماج الشباب، علما أن هذا الموضوع شكل أحد محاور الجلسة الشهرية الأولى للسنة التشريعية الفارطة، حيث كان لنا فرصة لعرض تصور الحكومة في موضوع السياسة العامة المتعلقة بالشباب والسياسة الوطنية لإدماج الشباب التي تعمل الحكومة جاهدة على تنزيلها. أريد هنا أن أبين أمرا مهما، وهنا كانت عندنا الإستراتيجية الوطنية الإستراتيجية الوطنية لإدماج الشباب، ومن بعد جلالة الملك، في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2017-2018 دعى إلى "بلورة سياسة جديدة جديدة مندمجة للشباب تقوم بالأساس على التكوين والتشغيل، قادرة على إيجاد حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية خاصة في المناطق القروية والأحياء الهامشية والفقيرة". إذن دعى جلالة الملك، إلى وضع سياسة جديدة مندمجة للشباب، وهو ما سهر القطاع المعني على بلورته، وفي الجلسة الشهرية بتاريخ 30 أكتوبر 2017 كنت قد أطلعت مجلسكم الموقر على التصور الأولي للحكومة آنذاك بخصوص هذه السياسة المندمجة في السنة الماضية. ومنذ ذلك الحين تم إعداد هذه السياسة المندمجة اعتمادا على تشخيص واقع هذه الفئة وأخذا بعين الاعتبار احتياجات وتطلعات الشباب المغاربة بهدف تحقيق إدماجهم المجتمعي، إدماجهم المهني، إدماجهم في مختلف السياسات القطاعية الموجهة للشباب.

وقد انصب العمل منذ ذلك الحين على تدقيق أهداف وتوجهات هذه السياسة المندمجة، وتحديد التدابير والإجراءات



وتهدف بطبيعة الحال في كل هذا إلى أن يكون هناك انسجام وتكامل بين التكوين المهني والتعليم العام من جهة، وبين التعليم والتكوين والتشغيل من جهة ثانية، ونحن نكذب الآن على تنظيم الملتقى الوطني أو اللقاء الوطني للتكوين والتشغيل واللي غادي يكون هو غادي يصادق على عدد من الأمور الموجودة في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل اللي مرتبطة بمآذ الانسجام بين الشبيئين، وهذا معروف علاش؟ لأن هناك مهن ستختفي في السنوات المقبلة، هناك مهن جديدة ستظهر، هناك تحولات عالمية في مجال التكنولوجيا، فيجب أن نأخذ هذا بعين الإعتبار فيما يخص التخصصات الجديدة لنفتحها سواء في التعليم العام أو في التكوين المهني، وجمالة الملك، يرمى هذا اليوم الدراسي وقد أعطى توجيهه في خطاب 20 غشت بتنظيمه، فإذن هذا، فيما يخص التشغيل.

بطبيعة الحال كما أشار أحد الإخوان في السؤال دياهم، القضية ديال المقاوله أيضا موجهة للشباب شيء مهم جدا وفي هذا يجب أن نثمن الجهود اللي تمت إلى حد الساعة فيما يخص "المقاول الذاتي" لأن المقاول الذاتي هو واحد الآلية مهمة للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب وتيسير ولوجهم لسوق الشغل عن طريق مواكبتهم ودعمهم وتكوينهم أولا ومواكبتهم ودعمهم لإنشاء مقاولاتهم في إطار المقاوله الذاتية، وكتعرفوا بأن هاد المقاول الذاتي هو هاد النوع ديال المقاول اللي عنده عدد من التحفيزات وعدد من الدعم اللي يمكن هاد المقاوله ديالو بسرعة بسهولة، وأيضا هناك المواكبة ويمكن أن نقول اليوم أن هاد نظام المقاول الذاتي في إطار سنتين ديال التطبيق ديالو عرف نجاح مقدر، والحصيله اليوم إلى متم شتنبر 2018 هو تسجيل ما يناهز 80 ألف مقاول ذاتي وحوالي 400 مليون درهم من رقم المعاملات المصرح به من قبل هؤلاء المقاولين الذاتيين وهذا شيء مهم

الشباب تضم مختلف القطاعات الوزارية المعنية، والتي سأترأس اجتماعها الأول في غضون هذا الأسبوع، والغاية هو إحداث هذه اللجنة وجعلها آلية لضمان حكامه جيدة لهذه السياسة المندمجة لفائدة الشباب من خلال تنسيق تدخلات مختلف الفاعلين، وإن كان أشير هنا إلى أن ثلاثة قطاعات عندها أصلا الاستراتيجيات ديالها والمخططات ديالها:

أولا-التعليم: فهذا الاستراتيجية ديالو واضحة، إنما سنحاول أن ننسق معه حتى التدخلات ديالو تكون مندمجة ومنسجمة مع تدخلات قطاعات أخرى؛

ثانيا-قطاع الصحة: في إطار مخطط 2025 للصحة، فحتى هو عندو عديد من البرامج موجهة للشباب سيتم إدخاله في التنسيق؛

والثالثة هي التشغيل: عندنا الاستراتيجية الوطنية للتشغيل واللي جزء كبير منها بل أغلبها منصب ومركز على الشباب. إذن هاذ القطاعات كلها فيها عدد من التدابير، عدد من التدابير وقد أشرت إلى بعضها منذ قليل، لأن التدابير ديال التشغيل في وزارة التعليم أو في وزارة الصحة أو في غيرها كلها كتعني الشباب، وعدد من التدابير الأخرى التي تعني هذه القطاعات كلها تم الشباب. فيما يخص التكوين المهني، يجب أن نقول بأنه هناك الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021، وهناك وعندها التكوين بطبيعة الحال اللي تيكون هم كلهم شباب، قد رأينا بأن درنا عدد من الإجراءات من بينها منحة ديال التكوين المهني اللي غتصعد سنويا، إن شاء الله؛ توسيع العرض ديال التكوين المهني؛ رفع جودة التكوين المهني، وغيره من الأمور المرتبطة بالتكوين المهني، وبطبيعة الحال تنوع العرض ديال التكوين المهني بتنسيق مع مختلف القطاعات المتدخلة في التكوين المهني.



للمقاولات وبالنسبة للجمعيات التي لها شراكة مع الدولة، وهناك ثالثا نتطلع إلى العمل على تخفيض العبء الضريبي المتعلق بعروض التكوين الموجهة لأطر الجمعيات، وقد أطلقت الوزارة المعنية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني عملية التشاور العمومي موسعة في غشت الماضي وذلك تبعا لتنصيب المذكرة التوجيهية لإعداد مشروع قانون المالية على التشغيل الجماعي، حيث تم تلقي أزيد من 100 مذكرة تشتغل الوزارة على تدقيقها وتدقيقها ويمكن تعتمدها من بعد وقبل اعتمادها باش تدار منها برنامج متكامل يظم الجوانب القانونية، الجوانب الضريبية، الجوانب التحفيزية والجوانب ديال التكوين الموجهة للشباب في إطار العمل الجماعي.

ولكن هناك أيضا تعزيز قدرات الجمعيات في تشغيل الشباب عبر استثمار آليات الشراكة مع الدولة، وهذا آليات شراكة مع الدولة مهمة جدا والتي تطورات بشكل كبير فهاد السنوات الأخيرة، وذلك لإنجاز مثلا برامج محو الأمية، دابا برامج محو الأمية منذ إنشاء الوكالة الوطنية لمحو الأمية، هناك واحد البرامج موجهة وتعاقدات توقع مع الجمعيات والدعم ديال هاد الجمعيات باش يمكن هي تقوم بمحو الأمية عن طريق تشغيل الشباب واليوم هناك ما يناهز 4 آلاف جمعية، 4 آلاف جمعية في شراكة مع الوكالة الوطنية لمحو الأمية لغلاف مالي يفوق 400 مليون درهم، هناك أيضا التعليم الأولي التي تطلق البرنامج ديال التعميم ديالو وهو أيضا غيتخصص فيه واحد المليار و350 مليون درهم لإدراج 100 ألف طفل جديد وتوقيع 12 اتفاقيات شراكة مع مجالس الجهات لإنجاح هاد البرنامج وغيره للجمعيات أيضا دور معين فيه، وبطبيعة الحال محاربة الفوارق المحلية والحماية الاجتماعية ودور الجمعيات في النموذج التنموي، إطلاق مشروع الخدمة المواطنة والتطوع التعاقدية بشراكة مع وزارة الشغل والوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات للاعتراف بجهود التطوع داخل الجمعيات،

وسنستمر في دعم هؤلاء المقاولين الذاتيين وسنستمر في دعم إنشاء أي ينشئ هؤلاء المقاولين مقاولاتهم الذاتية.

وأیضا فيما يخص دائما هاد الجانب ديال التسهيل ديال إنشاء المقاولات، هناك أيضا عدد من الإجراءات لتسهيل إنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة والتي في الغالب كتمشي في اتجاه الشباب لا من حيث اللي كينشئوها ولا من حيث المناصب ديال الشغل اللي كيجدونها، وقد رأينا في القانون ديال 2018 واحد الإجراء في إطار تخفيض التشغيل عن طريق الإعفاء من التحويلات الإجتماعية والضريبة على الدخل في حدود 10 ديال الأجراء في ميزانية 2018، في حدود 6000 درهم ومن قبل كانت 5 دالأجراء، وزدنا فيها الجمعيات لأول مرة بتاريخ المغرب كيتم هاد التحفيز ديال الجمعيات وهذا شيء مهم جدا في سنة 2018، وأيضا هناك عدد من الإجراءات التي كتدخل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار هاد النسخة الثالثة ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والذي يتعلق بتحسين الدخل والإدماج الإقتصادي للشباب وهو يهدف إلى توفير الدخل وخلق فرص عمل للشباب وإن شاء الله غادي يكون عندو واحد التأثير إيجابي مهم، ودائما في إطار دعم مبادرات ديال العمل الجماعي الموجهة للشباب هو إن كان هناك إطلاق برنامج دعم التشغيل الجماعي وتحفيزه وهذا شيء مهم غادي تولي الجمعيات الآن حتى هي يدار لها برامج خاصة لتحفيزها للتشغيل بطبيعة الحال أساسا غتشغل الشباب.

إذن انا حضرت على المقتضى الضريبي في قانون المالية 2018 والتي تتحمل الدولة النفقة الضريبية على الدخل لتشغيل 10 أجراء لمدة 24 شهرا، الجمعيات المؤسسة بعد 2015 ونتطلع إلى إلغاء هاد القيد الزمني لتمكين عدد واسع من الجمعيات من الاستفادة من هذا المقتضى، هناك أيضا برجة إقرار تمكين الجمعيات من الاستفادة من التكاليف القابلة للخصم بالنسبة



العمل الجماعي وأيضا البرامج فيما يخص تأهيل الفاعلين الجمعيين وخاصة الشباب للمشاركة في تدبير الشأن العام.

لا بد أن أشير هنا إلى واحد المحور اللي هو أساسي وهو أيضا خاص بوزارة الشباب والرياضة هو الإدماج الاجتماعي والإدماج الثقافي والإدماج الرياضي للشباب وهو اللي دارت فيه أيضا برامج خاصة داخل في إطار هاد السياسة المندمجة للشباب، فيه الإدماج الاجتماعي للشباب وهذا فيه عدد من الأمور اللي دارت، نشير بالمناسبة إلى برنامج ديال بناء المخيمات من الجيل الجديد وهاد المخيمات من الجيل الجديد اللي تدار عن طريق الشراكة في كثير من الأحيان من القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا سيمكن من توسيع العرض والإمكانية ديال الاستفادة مزيد من الشباب لهاد المخيمات سواء الصيفية أو غيرها، وبالمناسبة في هاد السنة استفاد من هذه المخيمات 250 ألف من الشباب وهذا رقم غير مسبق، في السنة اللي قبل منها يمكن كان 150 ألف، وهذا ألف يعني في سنة واحدة زدنا ما يقرب من 100 ألف وهذا غادي يزيد، متصاعد نتيجة توفير مزيد من البنيات، لأن خاص البنيات، البنيات القديمة تصلح، توسّع تجهّز مزيد مزيد من البنايات والمخيمات هو فضاء لتكوين الشباب وتدريبهم بالتنشئة على المواطنة المؤطرون في كثيرين من الأحيان شباب والمأطرون أيضا شباب وأطفال.

بطبيعة الحال هناك برنامج لتأهيل دور الشباب وتوسيع هاد الشبكة ديال دور الشباب، وأيضا برنامج النوادي النسوية لفائدة الفتاة وهذا فيه عدد من الأمور جديدة، هناك على مستوى الإدماج الثقافي والفني، ولكن اللي بغيت نوقف عليه هو الإدماج الرياضي، وذلك أن الوزارة المعنية دارت واحد البرنامج لتلبية الخصاص الكبير في ملاعب القرب، وذلك عن طريق وضع واحد الآلية ديال التمويل خدات قرض ديال 600 مليون من صندوق التجهيز الجماعي، وفي هاد الإطار كنت توقعات واحد الشراكة

وهذا مشروع مهم طموح جدا وسيعلن قريبا عن مشروع قانون التطوع التعاقدى يوم 5 دجنبر المقبل بمناسبة اليوم العالمي للتطوع من أجل تعميق النقاش حول هاد المشروع ديال القانون، وإيلا جنباه غادي يّمأسس وينظم هاد القضية ديال التطوع داخل الجمعيات وغادي يفتح مجال كبير للعمل والمساهمة المجتمعية وللتعاقد وللشباب وهذا شيء مهم.

تنزيل مشروع الجمعيات والأمن المجتمعي، اليوم بدا بشراكة مع مجلس الدار البيضاء-سطات لتعزيز قدرات الجمعيات العاملة الموجهة للشباب في مجال الأمن المجتمعي عموما في محاربة الجريمة، محاربة الإدمان، محاربة المخدرات، محاربة العنف، وهذا نظمت فيه بتنسيق مع مجلس الجهة ديال الدار البيضاء مناظرة وطنية أولى وتم إطلاق خمس شراكات جمعوية مع هيئات وفدراليات وطنية فاعلة في هذه المجالات؛

تأهيل الفاعلين الجمعيين وخاصة الشباب في مجال المشاركة المواطنة والديمقراطية التشاركية عبر إطلاق واحد البرنامج لتعزيز قدرات 1200 فاعل جمعي كلهم من الشباب في مجال التقدم بالعرائض والملمات التشريعية وتعزيز دور التشاور العمومي وهذا تدار فيه واحد الجهد كبير جدا في عدد من الأقاليم والجهات ديال الوطن وهذا الإقبال عليه كل لقاء يقبل فيه عشرات الجمعيات والشباب، والدليل على أنه يمكن لهؤلاء الشباب أن يستردوا أن يستعيدوا الثقة في وطنهم والثقة في الجهود التي تقوم به الجهات الحكومية والمؤسسات العمومية في هاد المجال، بل أكثر من هذا أثبتت الأرقام أنه في هاد السنوات الأخيرة تزايد انضمام الشباب إلى الجمعيات باقي الأحزاب والنقابات باقي في الأرقام القديمة، ولكن الجمعيات هناك إقبال متزايد للشباب على تأسيس الجمعيات أو على الإنضمام إلى جمعيات موجودة وهذا شيء مهم، استردوا الثقة في العمل الجماعي وبطبيعة الحال نحن مدعمون لهاد العمل الجماعي وسنواصل البرامج في تطوير هذا



غيمكننا باش، إن شاء الله، تكون عندنا بنيات قوية لتكوين أكاديمي للأبطال الرياضيين في المستقبل على غرار الدول التي اللي فاتنا فهاد المجال، وهذا فيه واحد الخطة، جزء منو غادي يتعرض في البرنامج الذي سنعرضه أمام جلالة الملك، فيما يخص برنامج ديال تطوير التكوين المهني، إذن هناك عدد من المجالات التي يتم فيها الإهتمام بالشباب، ركزت بالخصوص على 2 المجالات:

المجال الأول، هو مجال ديال العمل الجمعي لأنه فيه بزاف الإجراءات جديدة، وركزت ثاني على مجال الإندماج الإجتماعي والرياضي والترفيهي بالنسبة للشباب، لأن حتى هو مهم جدا وفيه أمور جديدة، بالنسبة للبرامج الأخرى لا هي برامج يعني تدرج في إطار الإستراتيجيات والسياسات القطاعية ديالها ولكن كلها موجهة إلى الشباب وخصوصا التعليم والصحة اللي واحد المجموعة من البرامج الموجهة للشباب والتشغيل.

أريد أن أضيف في التشغيل مسألة واحدة وهو أنه هناك برنامج تم بدء تنفيذه في جهة مراكش آسفي كجهة نموذجية بتنسيق وشراكة مع البنك الدولي وأيضا مع القطاعات الحكومية المعنية لبلورة مشروع دعم تشغيل الشباب الذي يهدف إلى تحسين الإدماج الإقتصادي للشباب الذين لم يسبق لهم أن استفادوا لا من فرصة عمل ولا من فرصة التكوين ولا من فرصة التدريس وذلك عبر الإرتقاء بقدراتهم وكفاءاتهم وتشجيع الحس المقاوالاتي لديهم، يركز هذا المشروع على ثلاث محاور:

- المحور الأول: تحسين فرص العمل والإدماج الإقتصادي لهم؛

- المحور الثاني: هو دعم روح المبادرة المقاوالاتية لهؤلاء الشباب وتعزيز أبعادها الجهوية؛

- المحور الثالث: تعزيز قدرات الفاعلين المؤسساتيين ودعم تنفيذ هذا المشروع؛

بين وزارة الشباب والرياضة ووزارة الداخلية ووزارة الإقتصاد والمالية وصندوق التجهيز الجماعي، باش يمكن تحدث 800 ملعب للقرب مرة واحدة، مرة واحدة وبالمناسبة خصنا نعرفو بأن اليوم عندنا تقريبا 2400 ملعب قرب وهذا غادي يرفع العدد إلى 3200 في مدة قصيرة، ثم من بعد الوزارة هي مكلفة إذن بهذا التمويل، وهذا شيء مهم بتنسيق، بطبيعة الحال، مع المجالس الإقليمية وبتشارك معها، وهذا البرنامج غادي يمكننا باش نلتيو الحاجة والخصاص الكبير في ملاعب القرب، الحمد هادي منذ سنوات كنشوفو كثير من المدن بالمناطق ملاعب القرب كتنشأ، فتحت فضاءات للشباب وخصوصا الجمعيات الرياضية باش يمكن يلقاوا فضاءات يلعبوا، وأنا كنعرف بعض الملاعب ديال القرب كتشغل من الصباح إلى الليل، فريق تابعو فريق، فريق تابعو فريق، وهذا شيء مهم ولكن خص تعزيز هاد الشبكة دالملاعب القرب باش يمكن تلي مزيد من الطلب المتزايد وخصوصا في العالم القروي وفي مدن الصغيرة، إذن هادي الأولى.

بطبيعة الحال، هناك تأهيل عدد من البنيات، البنيات الرياضية الأخرى، ولكن في مجال التكوين الأكاديمي الرياضي اللي هو مهم جدا التكوين الأكاديمي للأبطال الرياضيين الشباب تم العمل على إحداث المسالك الدراسية الخاصة "رياضة ودراسة" وهذا شيء مهم لأن كان عندنا مشكل أن التلميذ واخا إيلا كان رياضي اللي كيتبع الدراسة ديالو صعب هو يتبع السلك ديال التكوين باش يصبح من بطل رياضي، دابا الآن أحدث هذا السلك، وهذا السلك هذا كيمكن التلميذ باش يدير الدراسة ديالو وفي نفس الوقت كيتبع التكوين ديالو، تكوين رياضي ومعرفي وثقافي مندمج والمهارات الرياضية وصقل المواهب وتنمية القدرة البدنية في نفس الوقت غادي يكمل الدراسة ديالو، وفي نفس الوقت غادي يتم، إن شاء الله، إحداث تكوين مهني بمراكز التكوين الرياضي وإحداث تخصصات بالتعليم العالي للتعليم الرياضي، وهذا



النائب السيد رضى بوكمازي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات أعضاء الحكومة،

السادة والسيدات النواب المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية لمناقشة موضوع ذي أهمية بالغة واللي هو موضوع الشباب واللي هذه مناسبة أننا نأكدوا على الأهمية ديال مناقشة هذا الموضوع في مناقشة السياسات العمومية الموجهة لهاد الفئة على اعتبار المركزية والمحورية ديال فئة الشباب وكيفاش يمكن ليها أنها تكون أداة مهم للتوجه نحو التقدم والنمو ديال البلاد ديالنا.

بكل تأكيد لا يمكن بهذه المناسبة، السيد رئيس الحكومة، إلا أن أستحضر معكم حجم المجهودات التي بذلت وتبذل في مجال الشباب وفي مجال الحكومة قصد العمل على إدماج الشباب في الحياة العامة، وكذا الإجراءات اللي جا بها المشروع ديال القانون المالية لسنة 2019، خاصة الإجراءات المتعلقة بالجانب الاجتماعي واللي ذكرناها فيها في الجزء الأول من هاد الجلسة، ثم ربط الإجراءات التحفيزية للمقاولات على المستوى الضريبي بخلق فرص الشغل والآثار ديالها الاقتصادي والاجتماعي، إضافة للإجراء المهم اللي جات به قانون المالية، واللي هو الإعفاء ديال المقاولات الشابة من الديون المستحقة للجماعات وللدولة، وهذا أمر مهم يمكن ليه يعني يزيد يطور مجهود الحكومة في مجال الشباب بالإضافة لمجموعة من الخدمات الاجتماعية.

ثانيا، هاد الإجراءات يمكننا نعتبروها واحد اللبنة من اللبنة اللي قامت بها الحكومة الحالية والصادقة من أجل الإجابة على مجموعة

ومن أجل أجرأة هذا المشروع الذي تبلغ تكلفته المالية ما يناهز على 50 مليون دولار يعني 500 مليون درهم تقريبا، هناك اتفاقية بين الحكومة المغربية والبنك الدولي سيتم توقيعها في غضون هذه السنة الجارية، والهدف منه هو الاستفادة من الخبرة الدولية في مجال العناية بهاد الشريحة من الشباب، وهادي غتكون تجربة نموذجية من بعد غادي نعموها في مختلف الجهات لأن هاد الشريحة مهمة وتوسعات مع الأسف الشديد مع مرور السنوات.

وبالمناسبة لا بد أن أشير لقضية شرت لها هنا وأشير الحكومة هي مستعدة تحمل المسؤولية ديالها، احنا واعييين بالمسؤولية ديالنا، الحكومة واعية بالإشكالات ديال الشباب واحنا عندنا اولاد كلكم عندكم اولاد واحنا كنشوفوا كايين إشكالات حقيقة ولكن خص ثاني نكونوا موضوعيين، اليوم الشاب اللي عنده 30 سنة راه ما خرجش من المدرسة في عهد هذه الحكومة ولا الحكومة السابقة، بالمناسبة اليوم الشباب 34% منهم بين من السكان 15 و 34 سنة بمعنى دابا عندنا الشباب هو الأكثرية دياله فهاد العمر وبطبيعة الحال هذه غادي تحرك غادي تحرك المستقبل ودائما أقول أن 8 مليون إلى 9 مليون ديال الأميين، ولكن هاد الأميين راه خرجوا من المدرسة في عهد الحكومات السابقة ماشي هاد الحكومة، وخا كثير منهم خرجوا للبطالة في عهد الحكومات السابقة فنحن ندبر أيضا إرثا وفي نفس الوقت وفي نفس الوقت ندبر الإشكالات الموجودة اليوم فهي إشكالات متطابقة أسأل الله أن يوفقنا لما فيه الخير على كل حال الإحصائيات موجودة، بلا، صحيح وإن شاء الله غادي نرجعوا لها بالتدقيق إذا أردتم، شكرا جزيلًا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، نمر الآن إلى باب التعقيبات بإعطاء الكلمة إلى السيد النائب رضى بوكمازي باسم فريق العدالة والتنمية.



السياسي، وهما متابعين في قضايا ديال الإختلاس ولا تدبير الأموال العمومية وهذا يعطي إشارة سلبية على الجاذبية ديال العمل السياسي، بالتالي اليوم احنا معنيين جميعا، لا الأحزاب السياسية لا المؤسسات باش أننا نرضيو بناء هاد المناخ.

السيد الرئيس، سبق لنا وأن عبرنا في فريق العدالة والتنمية على أنه من بين المداخل الأساسية استعادة هاد الثقة، هو المناخ السياسي كيفما قلت، واليوم المغاربة مجمعين على الثوابت الدستورية الأربعة، أحيانا نرى بعض التردد المتعلق بالإختيار الديمقراطي، اللي ما عندناش خيار غير أننا نمضيو فيه إلى النهاية، لأنه كيما سبق وعبرنا في فريق العدالة والتنمية، لا تنمية بدون ديمقراطية حقيقية ولا ديمقراطية حقيقية إلا بأحزاب حقيقية قادرة على أن تقوم بوظائفها، لهذا السيد رئيس الحكومة اليوم الشباب هو واحد الفرصة أو بالأحرى إمكان بشري يجب استثماره في مجال التقدم ديال البلاد ديالنا وما يتمش التعامل معه على اعتبار أنه عائق في التنمية، بالعكس خاصنا نستثمروه بشكل إيجابي، والمدخل هاد الإستثمار هو أننا نتجاوزو النظرة القطاعية في التعامل مع قضايا الشباب وتكون عندنا سياسة مندمجة عمومية تجاه الشباب اللي تقطع مع النظرة القطاعية كيف ما قلت، وتقطع مع النظرة اللي كتجعل من الشباب الإحتياج ديالو الترفيهي أو في الإحتياج ديالو المرتبط بالوقت الثالث السيد رئيس الحكومة.

أيضا هذه المناسبة السيد رئيس الحكومة باش نأكدو على أنه اليوم الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب اللي ما بقاتش غيتم الإعتماد ديالها، وكاين سياسة جديدة يجب الإسراع في هاد السياسة الجديدة، اليوم ما محتاجينش للتشخيص، ما محتاجينش نعرفو المطالب ديال الشباب اليوم الشباب حاضر وفاعل بشكل يومي من خلال مواقع التواصل الإجتماعي، من خلال التعبير ديالو على الإحتياجات ديالو في واحد المجموعة ديال المحطات، بالتالي خصنا نمضيو في الاتجاه ديال أننا نزلو ها الإستراتيجية على

من الإشكالات اللي كييعيشوها وكيعرفوها الشباب المغربي، ولكن هذا لا يمنع السيد رئيس الحكومة من أننا نتقاسم مع بعضنا البعض بعض هذه الإشكالات يمكن لنا أننا نتكلموا أساسا على المشكل الحقيقي اللي اليوم كييعيشوه الشباب، واللي السؤال العريض اللي كيواجهه اليوم الشباب، هو سؤال الأمل في المستقبل وسؤال الثقة في الدولة، وفي المؤسسات والثقة في السياسات العمومية وقدرتها على أنها تكون جواب على الإشكالات والإنتظارات ديال الشباب المغربي، وللأسف هاد السؤال ديال الثقة وهاد السؤال تالأم، هو اللي خلانا أننا كنعشوفوا اليوم الظاهرة ديال الهجرة مع تسجيل الملاحظات ديالنا عليها، واليوم مجموعة من الحركات ديال الإحتجاج في مناطق يعني متعددة من تراب الوطن ديالنا، وهذا اللي كيخلينا معنيين السيد رئيس الحكومة أننا نبحتوا جماعة على إجابات لهاد الإشكالات، وكنعتقد السيد رئيس الحكومة أن هاد السؤال ديال الأمل والسؤال ديال الثقة مرتبط أساسا بطبيعة المناخ السياسي الذي يجب أن يتوفر، لأنه اليوم المناخ السياسي والديمقراطي هو مدخل من المداخل الأساسية اللي يمكن لنا من خلالها أننا نحدثوا جو من الثقة لدى فائدة الشباب، وبهاد المناسبة كنعشولوا بارتياح يعني نسبة الإنفراج اللي كنعرفها بلادنا وخاصة بعد الإجراءات اللي لأقدم عليها صاحب الجلالة، نصره الله، من خلال يعني المناسبات الوطنية في الصيف المنصرم، ولكن هذا لا يمنع من أننا محتاجين إلى جرعات سياسية أكبر لمواصلة الإصلاح السياسي والاقتصادي، واللي بالأساس خاص يكون الفاعل الحزبي معني فيه بشكل كبير، وكنعتقد أن السيد رئيس الحكومة أن المدخل الأساسي هو أن الأحزاب السياسية يجب أن تضطلع بأدوارها الدستورية كاملة، إضافة إلى ذلك اليوم من بين الأسباب اللي كتخلي الشباب ما ييقاش يثيق في الفاعل السياسي وأشرتم السيد الرئيس إلى أن جاذبية العمل الجمعي أكبر من جاذبية العمل السياسي، للأسف اليوم كنعشوفو ناس كيتصدوا للمشهد



غيقضيه اليوم المدرب في التكوين المهني، وبالتالي غادي نكونو حاجة إلى فرص أكبر، واللي غيخلينا خصنا نديرو مجهود تنموي أكبر. ومن هاد الباب نبّه، السيد رئيس الحكومة، لواحد الفئة من الشباب اللي هي ما موجودة لا في الجامعة لا في المدرسة، لا في التكوين المهني موجودة في الشارع اللي عندها احتياجات أكبر، واللي هي أكثر عرضة للشهاشة والفقر بل أكثر من ذلك اليوم 80% من الساكنة السجنية هي ساكنة شابة، بالتالي هاد الفئة تحتاج، السيد الرئيس، مجهود إضافي باش نعطيها الأمل والثقة في البلاد ديالها أنها قادرة تستوعبها.

على المستوى الإقتصادي، السيد رئيس الحكومة، فعلا بدلتو مجهود كبير، وفرتو موارد مالية مهمة لمجموعة من المخططات، على رأسها مخطط التسريع الصناعي والمخطط ديال الفلاحة، ولكن اليوم عندنا إشكال حقيقي في إدماج الشباب ديال العالم القروي، وكنعتقد، السيد رئيس الحكومة، أن المشكل فهاد الإدماج مرتبط بتعثر الدعامة الثانية في المخطط الأخضر، لأن هاد الدعامة، كان ممكن تكون السبيل بأن تخلي هاد الفئة من الشباب ينخرطوا وما يهاجروش من القرية إلى المدينة، لهذا نتمنى، السيد الرئيس، أن تستدرك السياسة الفلاحية، تستدرك السياسة الفلاحية الجديدة ما لم تتمكن الدعامة الثانية في المخطط من تحقيقه.

ثم السيد رئيس الحكومة، غادي نمشي مباشرة لواحد الفئة من الشباب، من الشباب اللي هما ديال التيرانات، هاد الفعل الشبابي خصو تطوير، وكنبغي تبّه السيد رئيس الحكومة أن اليوم كاينة محاولات ديال التحكم في المجال الرياضي وخصنا ما نقبلوهاش لأن التحكم في المجال الرياضي غادي تكون عندو ردة فعل خايب كيفما كانت عندو أمور أخرى، وشكرا.

أرض الواقع، ولهذا أنا كنتفاعلو معكم السيد رئيس الحكومة بمجموعة من الإقتراحات:

أولاً - إن أي حديث على الفشل ديال النموذج التنموي هو بالأساس حديث على عدم قدرة هذا النموذج التنموي في إدماج الشباب في صيرورة التنمية، لهذا أي تفكير في صياغة معالم نموذج تنموي جديد رهينة بالأساس بخلق مزاج عام مساعد على شعبان على المستوى السياسي والديمقراطي والإقتصادي، وفي نفس الوقت جعل الشباب هو محور هذا النموذج التنموي؛

ثانياً - السيد الرئيس، كنفترحو عليكم التفكير في تبني قانون إطار للشباب، يحدد مجموع تدخلات الدولة خلال هاد العشرية المقبلة، وكيفما قلت السيد رئيس الحكومة احنا في المرحلة ديال PIC بالنسبة للشباب، بالتالي خص تدخلات الدولة تكون مضبوطة ومؤطرة به من خلال هذا القانون؛

ثالثاً - السيد رئيس الحكومة، ننوه بالمجهود المبذول على مستوى الخدمات الإجتماعية وما غاديش نطوّل فيها لأن كانت في المرحلة السابقة، سواء لا من خلال المنح، يعني، في الجزء الأول من الجلسة، لا من خلال المنح، لا من خلال برنامج "تيسير" لا من خلال، يعني، من خلال مجموعة من الإجراءات، ولكن هاد ما كيمنعش السيد الرئيس، أننا محتاجين إلى تطوير هذه البرامج وضمان سبل التنفيذ ديالها بحكامة، لأن كاين مجموعة ديال البرامج مهمة ولكن للأسف الأثر ديالها ما كيوصلش للشباب المعنيين بها واللي كتضيع في الطريق، لهذا خص، خص آليات ديال تطوير، السيد الرئيس.

رابعاً - نثير انتباهكم السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة، أن الاختيار ديال الإتجاه نحو المهنة، بكل تأكيد عندو إيجابيات، ولكن راه عندو من السلبيات اللي خصنا نتبهبو ليها هو أنه الزمن اللي كان كيقضيه الطالب داخل الجامعة، ماشي هو الزمن اللي



السادة النواب...، السادة النواب لكم الكلمة السيد النائب لكم الكلمة...السيد الرئيس من فضلك..، السيد الرئيس..، السيد الرئيس..، السي الأزمي من فضلك..، السيد الرئيس..، السيد الرئيس..، السيد الرئيس..، لكم الكلمة السيد النائب لكم الكلمة، لكم الكلمة السيد النائب، السادة النواب ، نقطة نظام للسيد الرئيس، تفضل.

النائب السي محمد اشرورو رئيس فريق الأصالة والمعاصرة
(نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

هادي جلسة دستورية، كنظن بأنه الأخلاق تقتضي أن نحترم بعضنا البعض، لما يكون هناك من يتدخل، أن نسمح له أن يتدخل بما يشاء، والسيد رئيس الحكومة غيجابوب، حنا اليوم كنتوجهو للسيد رئيس الحكومة، ماشي لبعضيتنا البعض، شكرا.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس لكم الكلمة، ومن بعد السيد النائب.

النائب السيد ادريس الأزمي الإدريسي رئيس فريق العدالة
والتنمية (نقطة نظام):

السيد الرئيس، ما كاينش بما يشاء السيد الرئيس، ما كاينش اللي يطلع للمنصة تما ويوصف الناس، ويبدأ يتكلم على قضايا ويوصف الناس بالاغتيالات، إيلا كاين شي اغتيال هو اغتيال الديمقراطية اللي كان هاد المكون سيساهم فيه، أما أن يصف الناس بالاغتيالات.. أما أن يصف الناس بالاغتيالات فالمغاربة عارفين شكون كيغتيال، لذلك فخاص كل واحد يوزن الكلام ديالوا ويعرف اش تيقول.

السيد الرئيس:

شكرا ، الكلمة الآن للسيد النائب هشام صابري باسم فريق الأصالة والمعاصرة. لكم الكلمة السيد النائب.

النائب السيد هشام صابري:

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

قبل ما نبدي المداخلة، لابد أن أفتح قوسا حول تصريح السيد رئيس الحكومة أثناء تدخله بخصوص كلمة "الداعشية" التي وردت في تدوينته، أنا بكل صراحة فاش سمعتها وقربتها في الصحافة أول مرة قلت بأنه ما يمكنش ما صحيحاش تقدر تكون غير مزادات، ولكن للأسف بعد ما أكدتها كيتبين لي بأنه خصنا نراجعو نديرو مجهود في المراجعة ديال كيفية تحمل المسؤولية من موقع كل واحد، لأنه الإخوان اللي تكلمتي عليهم، ونعتوهم بالداعشية، فإنهم ينتمون إلى صنف حداتي ديمقراطي لا علاقة له بالفكر الداعشي. فما ثبت يوما، السيد رئيس الحكومة، أن حملوا فكريا داعشيا، ولا ثبت يوما أن الفكر الذي ينتمون له أنه ساهم أو شارك لا في الاغتيالات السياسية التي عرفها المغرب من اغتيال عمر بن جلون، اغتيال آيت الجيد بنعيسى، اغتيال المعطي بوملي، وما ثبت يوما أن قيادتهم قالت أنها لن تسلمهم أحاها، كأننا في دولتين وكأننا في حروب والله أعلم، وأغلق القوس سيدي رئيس الحكومة وأتمنى أن تراجعوا هذا المصطلح، لأنكم رئيس للمغاربة بما فيهم هاد المستشارين، وشكرا.

السيد الرئيس:

السادة النواب..، السادة النواب..، السادة النواب...، السيد الرئيس..، السادة النواب..، من فضلكم نستمعو لبعضنا..،



النائب السيد محمد مبديع رئيس الفريق الحركي (نقطة نظام):

السيد الرئيس كنفتموا المجال لبعض السيدات والسادة النواب باش يبخسوا بعض المؤسسات، مفهمتش علاش السيد النائب المحترم جبد المجالس البلدية وكأنها يعني سبة في حق هاد المؤسسات، علاش المؤسسات دستورية، ديمقراطية، مكون من مكونات المؤسسة ديال الدولة المغربية وما نسمحو حتى لشي واحد يمسهم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، نواصلوا التدخل السيد النائب، لكم الكلمة.

النائب السيد هشام صابري:

شكرا لكم الكلمة تفضل، السيد رئيس الحكومة المحترم إننا نعاود اليوم مناقشة موضوع الشباب دون أن نبارح مكاننا عمليا، تبعا لنقاش سابق مع الحكومة في نفس الموضوع، ونؤكد لكم مرة أخرى أنه لا يمكن أن تستقيم أي تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو بشرية عامة بدون التوظيف الأمثل لإمكاناتها وجعل الشباب في صلب اهتمام داخل كل البرامج والمشاريع، لذلك أصبح مطلب التدخل مطلبا مجتمعيا استعجاليا يقدم إجابة إجرائية ناجعة لانتظارات مجتمع بكل فئاته وشرائحه لتطلعات الشباب بمختلف أعمارهم وانتماءاتهم الاجتماعية اللذين وجدوا أنفسهم على قارعة الطريق بعدما أن أنهكتم سنوات غير يسيرة من التهميش وبعدها أنا شفت حناجرهم في المظاهرات والاحتجاجات، بعدما أن أعتقل من اعتقل ومات منهم من مات، وغرق في البحر من غرق، والآن السيد رئيس الحكومة فهاد اللحظة اللي احنا كناقشوا فيها احتجاجات ومسيرة في الدار البيضاء للأساتذة المتعاقدين الذي تلقاو وعودا من طرفكم وصرح وزير من حزبكم بخصوص تسوية ملف التعاقد ولم نرى أي شيء إلى اليوم.

السيد الرئيس:

لكم الكلمة السيد النائب.

النائب السيد هشام صابري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس:

اسمحلي دقيقة السيد النائب إذا سمحت، اعطيو الكلمة للسيد عمر بلافريج السيد النائب تفضل.

النائب السيد عمر بلافريج (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس، كنتأسف كنتأسف لأن وصلنا كنتكلموا بحال لا هادي دورة ديال مجلس بلدي، ولكن هذا مع الأسف الشديد راجع حتى للسيد رئيس الحكومة كيتصرف كيتكلم بحال لا كيدافع على مجلس بلدي، حنا في جلسة دستورية كنتكلموا كمثلنا الأمة.

السيد الرئيس:

شكرا لكم، الكلمة السيد النائب لكم الكلمة، استمعوا السادة النواب، السادة النواب، لكم الكلمة السيد النائب، السيد الرئيس، السيد النائب..، من فضلكم لكم الكلمة السيد النائب، لكم الكلمة السيد الرئيس السي مبديع.

النائب السيد محمد مبديع رئيس الفريق الحركي (نقطة نظام):

السيد الرئيس، دابا كنفتموا المجال لبعض.

السيد الرئيس:

السيد النائب من فضلكم نخرتمو بعضنا لبعض، تفضل السيد الرئيس.



السيد رئيس الحكومة،

نسائلكم اليوم من يتحمل مسؤولية الواقع المرير الذي وصل إليه حال شباب بلادنا؟ ولعل خير دليل على مرارة هذا الواقع هي الأرقام المفجعة التي سوف أتطرق إلى جانب منها، نسبة البطالة 26.5 من بين الذين تتراوح أعمارهم 15 و24 سنة، مع معدل وصل إلى أكثر من 42% في المدن، 74.4 من حاملي الشهادات المعطلين منهم، بمعنى وهنا أتساءل مع المغاربة حول من المسؤول عن رسم السياسة التعليمية ببلادنا؟ ومن وضع هاته المناهج التي لا تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل توجيه أبناء الشعب لدراسة ما يتطلب من سوق الشغل؟ بالله عليكم السيد رئيس الحكومة، ما مصير الطلبة خريجي شعب التاريخ والجغرافية واللغة العربية واللسانيات والجيولوجيا؟ ما عدا الالتحاق بسوق العطالة أو بشيش العطالة، كما يحلو للبعض أن يسميه.

ولقد تبخرت كل الأحلام وسقطت جميع الأقدعة عن الوجه البشع للقرارات المتخذة من طرفكم، ولا نعتقد أن مشروع قانون المالية لسنة 2019 الذي تمت صياغته من زاوية التقني، بعملية زائد هنا وناقص هناك، يتم استنساخه لمدة 7 سنوات، حاملا نفس العلل والتشوهات الغير قادرة على تنفيذ استراتيجية عملية لفائدة الشباب، كما دعت إلى ذلك توجيهات صاحب الجلالة، لتحسين أوضاعهم وتوسيع المشاركة في التنمية الوطنية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

اعتبارا منا كون الشباب داخل المجتمع غاية في ذاته وليس ورقة للمزايدات السياسية، نرصد لكم بعض الأرقام المتعلقة بهذه الفئة صادمة للغاية، وهي أرقام صادرة عن تقارير المؤسسات الوطنية، عدد الشباب العاطلين وغير المتواجدين بالمؤسسات التعليمية بلغ مليون و700 ألف شاب تقريبا، فين هما السيد رئيس الحكومة؟

السيد رئيس الحكومة، من سخرية التاريخ أنه من داخل هذه القاعة وعلى مرأى ومسمع المغاربة دائما ما تزايدتم على أنفسكم وعلى الكل أن حكومتكم الاجتماعية بالدرجة الأولى وكانت كل خطبكم تنصب على إيلاء الشباب أهمية خاصة، بل وتقدمون وعودا بوضع حلول وإيجابيات عملية لقضايا ومشاكل الشباب، ولقد تأكدنا وتأكد المغرب بدون شك أنكم نجحتم بشكل منقطع النظير في إنتاج الكثير من الكلام، وكرستم استنفاد منسوب الثقة بين الشباب والمؤسسات.

وفي معرض مداخلتكم السيد رئيس الحكومة، أنه تناولتم مجموعة من القطاعات، فلم تشيدوا بأرقام حقيقية وإنجازات إلا بالنسبة لقطاع واحد، رغم أنه الحكومة فيها 40 وزير.

السيد رئيس الحكومة،

إننا نؤكد لكم من داخل فريق حزب الأصالة والمعاصرة، أن سياسة التشغيل هي المؤشر الأساسي الدال على عافية مجتمعنا المغربي وهي بوصلة ثقة الشباب في بلادهم، وهي الأرضية التي تتيح للمواطنين خاصة منهم الشباب، الإحساس بمكانتهم عند التمتع بحقوقهم والإسراع إلى تنفيذ واجباتهم، بناء على مبدأ ربط الحقوق بالواجبات، وتقوي قناعتهم بالانتماء لهذا الوطن والدفاع عنه بدون تردد، وترسخ إحساسا بالكرامة الإنسانية، إذا لا كرامة بدون تشغيل السيد رئيس الحكومة، وأقولها وأكررها لا كرامة بدون شغل.

إن موضوع مراجعة السياسة المتبعة في مجال التشغيل اليوم بشكل جذري، ينبغي أن يؤطر بمبدأ فتح المجال للشباب من أجل الاستفادة من التوزيع العادل للثروة وتشجيع الإنتاج والحق في الوصول إلى المناصب المجددة عبر مبادئ تكافؤ الفرص. وهنا بلا ما نفتح قوس، لقد اسهمت الصحافة وكتبت ما كتبت حول، ما حول؟ راك عارفيني علاش كنهضر.



الوقوف على أسباب ديال هاد الخطابات، نشجب ونستنكر بشدة هذا النوع من الخطاب الذي يندرج بخطر السلم الاجتماعي، وهنا وجب التنويه بالمجهودات التي تقوم بها الحكومة. وتجدر بنا الإشارة إلى أن البلاد تسير بخطى ثابتة نحو التقدم والازدهار، وأنا في سكة الصواب، الإشكال اللي عندنا اليوم خصنا نشتغلوا في التدبير الجيد والحكامة ونجاعة الأداء، وجميل جدا اليوم نشوفو مجموعة من المكونات السياسية ولآت كتتهضر على هاد زرع الثقة والأمل، خصوصا في صفوف الشباب.

فبلدنا له من الإمكانيات والموارد ما يسمو به إلى مصاف الدول المتقدمة، لكننا نعاني، السيد رئيس الحكومة، بغيتكم تسطروا عليها مزيان، من أزمة قيم وحكامة وإبداع، كما تعلمون، وكما يؤكد عليه الجميع، الشباب يشكل كتلة وازنة من المجتمع المغربي ويمثل أزيد من 34% من اللي عمرهم يتراوح ما بين 14 و34 سنة، ويشكل ثروة حقيقية وقاطرة اقتصادية وإجتماعية وثقافية.

في مثل هذا اليوم، السيد رئيس الحكومة، من السنة الماضية أجبتم على نفس السؤال داخل هاد القبة الموقرة، بغينا نعرفو اليوم المنجزات العملية والأثر دياها على الشباب من خلال هاد السنة؟ نسائلكم بالخصوص السيد رئيس الحكومة عن ميثاق الشباب بين الدولة والجهات 2018-2022؟ ومآل البرامج والتعاقدات الجهوية في اتجاه تفعيل دور الجهوية المتقدمة في مجال التشغيل وتفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي؟

لا نخفي عليكم، السيد رئيس الحكومة، الشعور بالقلق الشديد والبالغ إزاء وضعية الشباب في المغرب، وهنا لا بد ما نَبهوا بهاد المسألة اللي ولينا كنشوفو من جديد في المجتمع ديالنا، ألا وهي موضوع الهجرة السرية، تسائلنا اليوم جميعا، لا بد من الوقوف على الأسباب وراء هاد الظاهرة المخيفة، عندنا معطيات اليوم، السيد رئيس الحكومة، وأرقام مخيفة جدا، أزيد من 270.000 شاب يغادرون التعليم كل سنة، نسبة البطالة بلغت 20% بين

ما كايينيش في المدارس، ما خدامينش، عانو من الهدر المدرسي، ولكن ما مصيرهم؟ الله أعلم. كيف تفكرون.. والله أعلم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، باسم فريق التجمع الدستوري، الكلمة للسيد النائب خالد الشناق.

النائب السيد خالد الشناق:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه،

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

زميلاتي زملائي النواب المحترمين،

ونحن نتناول موضوع الشباب، اسمحو لي أن أترحم على أرواح مجموعة من الشباب اللي توفوا اليوم العدد دياهم 6 لفريق اتحاد طنجة اللي توفوا في حادثة سير، نسأل الله لهم الرحمة وتعازينا الحارة لأسرهم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أنصت وباهتمام شديد لكل ما تفضلتم به حول السياسة العامة للحكومة الخاصة بإدماج الشباب وقبل أن أخوض في صلب الموضوع، لا بد أن أقف لحظة، لحظة من عند خطاب التأسيس والعدمية اللي ولينا كنشوفو اليوم في المجتمع من قبيل البلاد كحلة، البلاد مشات، او حلوا لنا الحدود نحويو البلاد إلى غير ذلك من الخطابات الهدامة تضرب وبشكل مباشر في مؤسسات الدولة ورجالاتها وتحبط شبابنا وترسم له صورة قاتمة عن مستقبل بلادنا، هاد المسألة اليوم تسائلنا جميعا، السيد رئيس الحكومة، لا بد من



إحداث طبقة وسطى قروية من خلال التوجيهات السامية لصاحب الجلالة، في الخطاب الأخير لا بد من أنها ستوفر سبل العيش الكريم وستخلق أنشطة جديدة مذرة لفرص الشغل والدخل، سيما لفائدة الشباب عن طريق توزيع مليون هكتار على صغار الفلاحين، هادي ورشة كبيرة إلى جانب "المخطط الأخضر" اللي اعطت فرصة كبيرة للشباب وخصوصا شباب العالم القروي اللي كييعيشو واحد التهميش وواحد الإقصاء كبير، واللي ماستافدوش من التنمية في البلاد خصوصا اللي معندهم شواهد مدرسية، اعطاهم فرصة كبيرة باش ينشأو تعاونيات فلاحية ومشاريع مذرة للدخل، كنشيدو بهاذ روح المخطط، وهذا هو الابتكار والإبداع اللي خاصو يكون عندنا السيد رئيس الحكومة، لأن اليوم عندنا أزمة إبداع وإبتكار، وهذا ما جاء على لسان صاحب الجلالة، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، شكرا. الكلمة الآن للسيد النائب عمر عباسي باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائب السيد عمر عباسي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة النواب والنائبات،

الشباب من 15 إلى 24 سنة، 75% من الشباب لا يتوفرون على تغطية صحية، 1% من الشباب منخرط في حزب سياسي أو نقابة، والخطير أن أكثر من 6.4 مليون شاب اليوم في وضعية هشاشة، هذه إحصائيات جاءت في الأرضية من أجل بلورة سياسة مندمجة للشباب اللي جات بها الشباب والرياضة واللي بالمناسبة كنهو بالجرأة والشجاعة ديال وزارة الشباب والرياضة لإعطاء هاد الصورة الواقعية على أوضاع الشباب اللي هي جزء من الحل، وكنهو كذلك بالمجهودات اللي كتقوم به وزارة الشباب والرياضة، هذا مشكل الجميع السيد رئيس الحكومة، لا بد من تظافر جهود الحكومة كاملة للنهوض بأوضاع الشباب كما جاء في البرنامج الحكومي، على ما يبدو واللي كيظهر لي أن الإشكال الحقيقي لمشكل الشباب هو منظومة التربية والتكوين التي لا تؤدي دورها في التأهيل والإدماج الاجتماعي والإقتصادي للشباب، نشيد في هذا الجانب بالقانون الإطار للتربية والتعليم اللي بصدد المناقشة ديالو في اللجنة، ولكن، السيد رئيس الحكومة، خص تسريع التنزيل ديال المضامين ديالو في أقرب وقت ولا مجال للخطأ فيه، فالخطأ في هذا المجال سيكون جد مكلف، وإن لم أقل قاتلا.

نتمن مجهودات الحكومة من خلال مشروع قانون المالية 2019، خصوصا في الرفع من الاعتمادات المالية للقطاعات الاجتماعية وخصوصا التعليم في ظل الظرفية والإكراهات الاقتصادية، وخصوصا فيما يتعلق ببرنامج "تيسير" ومحاربة الهدر المدرسي.

في جانب التشغيل، فكرة المقاول الذاتي السيد رئيس الحكومة، فكرة ممتازة، عندنا اليوم بين 40 ألف و60 ألف مقاول ذاتي، بغينا نعرفو السؤال المطروح، بغينا نعرفو الوزن ديالهم الحقيقي في الاقتصاد الوطني، رقم المعاملات ديالهم، نسبة التأطير ديالهم، المردودية ديال المشاريع ديالهم في الإقتصاد الوطني، بغينا نعرفو الحصيلة والتقييم ديال هاذ الورش المهم.



السيد رئيس الحكومة عفوا، صحيح أن هناك العديد من المطالب الاجتماعية، ولكن مطالب الشباب المغربي أولا وأخيرا دائما هي الديمقراطية، وسبق للسيد النائب أن أشار إلى هذا الكلام، سنة 2011 واليوم كما أمس هذه قضية مهمة جدا هي قضية ديمقراطية والديمقراطية ليست مفهوم هلامي، هي مضامين لأحزاب حقيقية، هي القطع مع الربيع ومع الفساد التي وعدتمونا بأنكم ستسقطونه، هو الإنهاء مع الربيع ومع الامتيازات. أيضا مطالب الشباب المغربي اليوم، هو التوزيع العادل للثروة، هو ما نسميه في حزب الاستقلال التعاقدية الاقتصادية والاجتماعية، سيظل كل هذا الكلام حبر على أوراق إذا لم يتم هناك مجهود كبير بتوزيع عادل للثروة عبر إصلاح ضريبي حقيقي، وعبر توزيع عادل للإستثمارات العمومية في بلادنا.

السيد رئيس الحكومة، نعتبر بأنكم تهدرون زمن الإصلاح، مع كل التقدير لبعض المجهودات المبذولة، ولكن منذ خطاب 13 أكتوبر لصاحب الجلالة، الذي دعا إلى نموذج تنموي جديد وسياسة عمومية مندمجة، إلى اليوم، يعني مع كامل الأسف رغم أنكم يعني أشرتم إلى مضامين هذه السياسة المندمجة ولكننا لا نتوفر على أي وثيقة.

السيد رئيس الحكومة، سبق أن نبهناكم إلى وضعية مأساوية يعيشها الشباب عموما والشباب في المناطق الحدودية على وجه التحديد، ووجهنا إليكم مذكرة بهذا الخصوص أعتقد أنكم لم تجدوا الوقت بعد لقراءتها، ولكن تنبه إلى وضع يعني من بوعرفة حتى لزاكورة، هناك أوضاع مأساوية في الشريط الحدودي.

السيد رئيس الحكومة، نعتبر أيضا بأن هناك نوع من الارتجالية، لأنه كانت واحد المجموعة من المبادرات اللي هي مهمة، ولكن كان من المفروض أن تأتي في إطار هاذ السياسة العمومية المندمجة، وأن يتم الإعلان يعني ونشر هذه الوثيقة بما فيها قانون الخدمة العسكرية، واللي الحكومة نعتبر بأنها لم تقم بأي

في الحقيقة السيد الرئيس الحكومة، لا يمكن إلا أن ننوه بداية بكل ما تضمنه جوابكم، الإجراءات التي قامت بها بعض القطاعات الحكومية. ولكن دعوني أؤكد على أنه جلالة الملك، يوم 13 أكتوبر في خطابه السامي أمام البرلمان دعى إلى تسمية الأمور بمسمياتها، وهذه المنهجية تختلف كثيرا على منهجية التيسيس والعدمية.

السيد رئيس الحكومة، صحيح أن هذه جلسة دستورية لمساءلتكم، ولكنها أيضا فرصة لنا في الفريق الإستقلالي للوحدة والتعاقدية للتعبير على العديد من القضايا التي تم عدة مؤسسات في بلادنا. أولا نتحدث اليوم على موضوع الشباب في سياق أزمة، أزمة سياسية، أزمة اقتصادية وأزمة اجتماعية السيد رئيس الحكومة، أزمة سياسية فيها الثقة في المؤسسات تتراجع بشكل كبير جدا؛ أزمة اقتصادية كبيرة جدا؛ أزمة اجتماعية مظاهرها بينة للعيان. وعودة الخطاب اليوم حول الشباب مرده بالأساس أنه الشباب المغربي كسر جدار الخوف وأصبح يعبر اليوم، يعبر في الفايبيوك، يعبر في الملاعب، يعبر في عدة فضاءات.

أنا كنبغي نذكر السيد رئيس الحكومة، وهو يعلم هذه القضايا بشكل جيد بأنه قضايا الشباب المغربي اليوم هي التشغيل، وهي التعليم، وهي الصحة، وهي تكافؤ الفرص والمساواة، وهي الهوية والقيم ضد الإستيلاء الثقافي، وهي قضايا الجريمة والعنف، وهي إشكالية الهجرة وهي أيضا الثقة في المؤسسات. السيد رئيس الحكومة، هذه فرصة أيضا لنؤكد على أنه يجب على الحكومة أن تضمن للشباب المغربي حقه في أن يعبر على آرائه بحرية، حقه في حرية التعبير وفي الاحتجاج السلمي المشروع، ولكن أيضا هذه فرصة لنا لنؤكد على أنه سقف هذا الاحتجاج هو ثوابت البلاد ومقدساتها، لذلك نرفض وندين أي مساس سواء بعلمنا الوطني أو بهذه الثوابت في أي احتجاجات.



بداية أشكركم السيد رئيس الحكومة، على ما تفضلتم به في جوابكم حول قضايا الشباب التي أصبحت تشكل الجزء الأهم من قضايا المجتمعات المعاصرة على اختلافها وتنوعها وتوجهاتها. إن هذه الفئة العريضة من المواطنين، والتي تحظى بالعناية السامية لصاحب الجلالة، تعتبر أكثر الفئات الاجتماعية تأثراً بالواقع ومتغيراته. ومن هذا المنطلق، وسعياً لتحسين شبابنا من الإنكماش والإنغلاق مع عالمه الافتراضي، وحمائته من الإنجذاب نحو أفكار التطرف وسلوكيات والعنف والهجرة، لا بد من إتاحتها الفرصة للإرتقاء بالقيم الإنسانية من خلال المشاركة والانفتاح والتشجيع كأسس الهوية الثقافية المغربية المبنية على الاعتدال والتعايش وتدريب الاختلاف. فلا مكانة السيد رئيس الحكومة، اليوم وفي القرن الواحد والعشرين، لدول وشعوب لا تستثمر في شبابها كثرة حقيقية وكفرص للتنمية والتقدم.

السيد رئيس الحكومة، بالرغم من كون المغرب عرف إصلاحات جوهرية في كل الميادين، واعتمد أورش واستراتيجيات قطاعية خلقت دينامية تنمية يقر بها الجميع، فإن الاستفادة والآثار لم تشمل بصفة عادلة العديد من الفئات المجتمعية والمناطق المعزولة والهشة والمجالات القروية والجبلية التي لا زالت تعرف نقائص عدة وعجز كبير على مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية من تعليم، وصحة، وسكن لائق، وطرق معبدة ناهيك عن البنيات والتجهيزات المستهدفة للشباب. فهناك السيد رئيس الحكومة، مليون و685 ألف شاب وشابة المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة على المستوى الوطني لا يعملون ولا يتابعون دراساتهم ولا أي تكوين، مع العلم أن شباب المناطق القروية والجبلية متضررين أكثر من هذه الآفة. ونعتبر أن معضلة بطالة الشباب هيكلية ويجب معالجتها كظاهرة متعددة الأبعاد تهدد بصفة أو بأخرى الاستقرار الاجتماعي.

جهود تواصلية لشرح مضامينه. أيضا المناظرة التي دعا جلالته الملك، إلى تنظيمها بخصوص التشغيل هذا عمل مهم جدا، ولكن كنتسائلو هاذ المناظرة عمليا تنظيمها يعني أنه المخطط الوطني للتشغيل يجب أن يعاد فيه النظر، أو أنه وضع بدون رؤية، أو أنه يعني مجرد تجميع لسياسات قطاعية، هذا ما نعتبره ونعتبر بأنه من المفيد من المفيد حضور الشباب وحضور المنظمات الشبابية فهاذ المناظرة اللي غادي تنظم. أيضا هذه اليوم فرصة لإعادة التأكيد على أنه يجب تفعيل الهيئات المنصوص عليها في الباب 12 من الدستور، والتي قيل لنا سنة 2011، بأنها أحد معالم التحول الدستوري الكبير بما فيها المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، والتي صدر يعني القانون المنظم له.

السيد رئيس الحكومة، يمكن وأنتما تتحملوا المسؤولية هاذي 7 سنوات، وليس سنتان، الحزب الذي يقود الحكومة وجزء كبير من الأحزاب المكونة للأغلبية، يمكن لكم أن تمروا من تمرين صناديق الإقتراع، ومن حكم صناديق الإقتراع، ويمكن أن تمروا من حكم بأن الرأي العام، ولكن هناك حكم للتاريخ السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، باسم الفريق الحركي الكلمة للسيد النائب لحسن السكوري.

النائب السيد لحسن سكوري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،



السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لا أحد يجادل، السيد رئيس الحكومة، في كون الشباب فاعل أساسي في بناء المجتمع، وقاعدة مهمة في تحقيق تنمية مجتمعية حقيقية. وبالتالي فأي تنمية تنمية هي رهينة بالاستثمار في الرأسمال البشري، هذا الرأسمال البشري اللي المحور الأساسي ديالو هو الشباب، ومن أجل الاستثمار في الشباب لا بد من التركيز على التربية والتكوين والتحفيز في هذا المجال وربطه بسوق الشغل.

السيد رئيس الحكومة،

الشباب المغربي اليوم ما بقاش في حاجة إلى خطاب الأمل، الشباب المغربي في حاجة إلى خطاب العمل، إلى تنزيل البرامج تنزيل ملموسا على أرض الواقع. فاليوم اسمحو لي، السيد رئيس الحكومة، إيلا كنا كنتحدثو على غياب الثقة لدى الشباب، فالغياب يبدأ من البرامج الانتخابية اللي تتوزع في الحملات الانتخابية على أساس أنه توجده حلول لكل شي، وملي تتوصلو للحكومة تيكون التراجع في.. أول تراجع في البرنامج الحكومي، وكتخرج 5 سنين بدون جدوى، وكنقولو بأن هذا تراكم ديال الحكومات السابقة. إيلا كان فعلا تراكم الحكومات السابقة فأنتم جئتم على رأس هذه الحكومة من أجل تحلّو دوك المعضلات، وإيلا ما قديتوش قولوها للشعب المغربي، قولوا لهم ما قديناش باش نرجعو الثقة فعلا في المؤسسات ديال البلاد، ما يكونوش البرامج في اتجاه واحنا في اتجاه.. أنا لن أسكت، أنا سأقول كلمتي هاته.

فالسيد رئيس الحكومة، اليوم كايينة هيمنة ديال البطالة الطويلة الأمد، اليوم كايين في المقاولات عقود بدون.. غير مكتوبة، شباب يشتغلون بدون عقود، اليوم كايين تردي الأوضاع في الوسط

السيد رئيس الحكومة، تكتسي قضايا الشباب كما تعلمون طابعا أفقيا يستلزم تلقائية التدخلات، وهي أيضا شأن محلي بامتياز يتطلب المعالجة في القرب. لذلك نرى في حزب الحركة الشعبية، وعلى مستوى المقاربة أن الرهان في أفق بلورة النموذج التنموي الجديد يتطلب التركيز في توجهاته على البعد الجهوي المدعوم بلامركزية قطاعية فاعلة لضمان اندماجية السياسات والاستراتيجيات والمخططات التي تروم إدماج الشباب على كل المستويات، ومن خلال جل المداخل المتاحة من دعم فرص الشغل، وملاءمة التكوين لمتطلبات الشغل، والولوج إلى الخدمات الأساسية الضرورية، وتقوية الكفاءات والقدرات، والانفتاح على التكنولوجيات الحديثة إلى آخره...

وفي هاذ المنحى السيد رئيس الحكومة، نأمل أن يكون لديكم تصور واضح، وبرنامج محدد للتفعيل الحقيقي لاندماجية والتفائية السياسات العمومية المستهدفة للشباب، وماذا عن تنزيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي مع ضرورة تعبئة الهيئات الجهوية المختصة بدراسة القضايا المتعلقة بالشباب الواردة في المادة 117 من القانون التنظيمي للجهات؟، كما نسائلكم السيد رئيس الحكومة، وقد جاء ذلك في تدخلكم عن أجندة تنزيل برنامج اللجنة الوزارية للتشغيل المصادق عليها منذ 7 أشهر، والموقع من طرف القطاعات الوزارية المعنية، وجمعيات جهات المملكة، والاتحاد العام لمقاولات المغرب والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، باسم الفريق الاشتراكي الكلمة للسيد النائب سعيد باعزيز.

النائب السيد سعيد باعزيز:

شكرا السيد الرئيس،



السيد رئيس الحكومة، في حاجة إلى سياسة بمنهجية موحدة ومنسقة ومنسقة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة الآن باسم المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية للسيد النائب سعيد الزاويدي.

النائب السيد سعيد الزاويدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية، وذلك في إطار مناقشة موضوع إدماج الشباب. وهو موضوع ذو راهنية باعتباره يهم فئة مجتمعية عريضة لم تنل حقتها من التنمية والثروة الوطنيتين، وهي الاختلالات التي أبانت عن محدودية النموذج التنموي لبلادنا، الذي أفرز مع الأسف تفاوتات إجتماعية ومجالية.

السيد الرئيس،

إن المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية تضع نقطة نظام كبيرة عن شريحة حساسة من مجتمعنا تقدر وحسب بعض الاستطلاعات والبحوث ب3 مليون شاب وشابة في سن حرجة ما بين 18 و25 سنة. نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن الإجراءات العملية الملموسة المستعجلة، وعن المبادرات العمومية القادرة على احتوائها وجعلها طاقة منتجة حتى لا تتحول إلى طاقة سلبية وعنوان الإنفلات والانحراف الأمني والاجتماعي؟

القروي وفي الهوامش ديال الحواضر، اليوم كاين هجرة من القرى الى هوامش المدن من الوطن إلى خارج أرض الوطن. وبالتالي فاحنا، السيد رئيس الحكومة، أتمنى أن تنصت إلي على أساس، السيد رئيس الحكومة.. الوقت السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة، الشباب طاقة بشرية هائلة، ولكن تواجه مصير شبه مجهول واللي اليوم خص فيه حلول عملية دقيقة، إيلا كنتو تتحدثو بأنكم واعون بالإشكالات، فخص الإشكالات يتم الحل ديالها. انتما الآن كنتحدثو على سياسة منسقة جديدة، سياسة جديدة منسقة للشباب، هادي سنة واحنا اليوم عاد كنسمعو بأنه كاين إجراءات، نتحدثو أيضا على المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، راه تنشر في الجريدة الرسمية 18 يناير 2018، يعني، سنة وما زال ما تفعلش السيد رئيس الحكومة، اسمحو لي، وحتى السياسة المنسقة الصيغة باش جبتوها لنا راه ماشي منسقة، تقولون بأنه تكلف القطاع الوصي، راه ما خصوش يتكلف القطاع الوصي، خص تكلف لجنة تحت إشرافكم، وتقولون بأن هناك قطاعات تشتغل، وأن هناك لجنة خاصة للحكومة يتأسسها رئيس الحكومة، هاذ رئيس الحكومة خص يتأسس اللجنة ديال التنسيق والاندماج بين البرامج باش نمشيو ببرنامج مندمج للمغاربة، وتقولو بأن عندنا استراتيجيات وطنية استراتيجية التشغيل والتكوين المهني، هاديك الإستراتيجيات أصلا إيلا حطيتها الآن في أرض الواقع راه ما غاديش تعطيك سياسة منسقة، لأن كاين تضارب، كاين تضارب في قطاع واحد، غير بين التكوين والتعليم راه كاين تضارب، من يلج إلى التكوين ومن لا يلج؟، وهاذو خصنا فيه اندماجية، هنا فين بغينا سياسة منسقة السيد رئيس الحكومة. سنة من الزمن على الإعلان على سياسة جديدة منسقة فيها هدر، 18 يناير 2018 لما صدر ونشر القانون ديال المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي في الجريدة الرسمية فيه هدر، وبالتالي فنحن اليوم،



السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، السيد الرئيس الحكومة لكم الكلمة
للرد على تعقيبات السيدات والسادة النواب.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلًا،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أنا كئناكد على ما قاله عدد من السادة النواب، من أن المناخ السياسي مؤثر في جو الأمل، في جو الثقة، في النظر بإيجابية إلى المستقبل، وهي مسؤوليتنا جميعا أن نوفر هذا المناخ السياسي. ولكن باش غادي نوفره؟، غادي نوفره بفاعل حزبي ذو مصداقية وكيدير وكيصرف سياسيا تصرف سليم وتصرف حضاري سواء كان في الأغلبية أو كان في المعارضة، وأيضا بتعزيز مسار الحرية وتعزيز الديمقراطية وبالتنمية، وبالمناسبة أنا أوافق السيدات والسادة النواب على أنه التنمية والديمقراطية متلازمتان، وأنه لا تنمية إلا بديمقراطية وبتطور ديمقراطي. لكن كنهضر لأقول للسيد النائب المحترم، السيد الرئيس، كنفول ليه.. ما وقع في مدينة الرباط وفي المجلس الجماعي خصنا غير نتافقو على الإدانة ديالو، ذلك لأني أرجو ألا أن كلامكم لا يعني أنكم توافقون على ما وقع. فإذا اتفقنا على الإدانة، أنا ما عندي مشكل سميه اللي بغيتي، لأن هذه المظاهر يجب أن لا تتكرر لأنها تشوش وتشوه، وهذا من المظاهر اللي كتخلي المواطنين والشباب ينفروا من العمل السياسي، لأن ما بقاتش قواعد، ما بقاتش نظام، ما بقاتش قانون، وربما قبل ذلك ما بقاتش التزام بالدستور. فلذلك، أرجو أن تضعوا وصفا لما وقع ولكن أن توافقوني على إدانة هذا الشيء تمنى على

وسوف لن نبالغ إذا ما قلنا بأن هناك اليوم مؤشرات حالة الإحتقان الإجتماعي، والذي من تمظهراته تفاقم هجرة الطاقات والهجرة الغير القانونية للشباب اللذين نعتبر أنهم الأكثر عرضة للإقصاء الاجتماعي، مما يولد لديهم شعورا بإنعدام أية إمكانية للتأثير في القرار التي تم حاضرهم ومستقبلهم ما يفتح المجال واسعا أمام العفوية والتعبيرات الذاتية غير المؤطرة، مما تنطوي عليه من مخاطر على الجميع.

وما الواقع والأحداث المأساوية التي عشناها مؤخرا مثل وفاة الشابة الطالبة حياة، وهي تغامر بحياتها بحثا عن فضاء عيش أفضل، ومن قبيل وفاة سابق وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة كان يحتج إلى جانب زملائه من أجل الكرامة الإنسانية، إلا مؤشرات أخرى عن حالة الإحتقان الإجتماعي.

السيد رئيس الحكومة،

لقد أكد جلاله الملك، على ضرورة إرساء استراتيجية مندمجة للشباب والقناعة حاصله اليوم لدى الجميع بضرورة الإهتمام بالشباب، وتبني البرامج النوعية والمندمجة التي من شأنها تلبية تطلعاته في مختلف المجالات، مع ما يلزم ذلك من ضمان التقائية السياسات العمومية المستهدفة لهذه الفئة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نحثكم على الإسراع بإخراج المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي وتنصيب أعضائه وعضواته من أجل القيام بأدواره والمساهمة في بلورة تصورات حول إنجاح إستراتيجية وطنية لإدماج الشباب، إستراتيجية بمضامين محددة ودقيقة ومنتمجة. ونحن في المجموعة النيابية للتقدم والإشراكية، ندعوكم لجعل سنة 2019، سنة فرص الشغل للشباب، وشكرا.



الله ما يتكرر وما يجيش في أي مؤسسة أخرى، هاذي النقطة الأولى؛

النقطة الثانية، التوزيع العادل للثروة أنا متافق معاك السيد النائب المحترم، اللي هضر عليه مزيان، التوزيع العادل للثروة أنا متفق، ما بغيتش نقول واحد الكلمة، انتما في الفريق ديالكم الحزب ديالكم والحزب ديالنا نجمعو هاذ الثروة ديالنا ونقسموها بزوج ونديرو التوزيع العادل غير بيناتنا.. أنا أظن بأن مشروع قانون المالية الحالي جاء بعدد من الإجراءات شفتك وافقتي؟ لا وافقتي أنا متافق معاك.. نديروها.. حتى أنا ما كاين مشكل حتى أنا متفق على التوزيع العادل.. أظن بأنه الإجراءات اللي جينا واللي تحدث عليها في السؤال الأول المرتبط بالسياسة الاجتماعية ديال الحكومة فيها عدد من العناصر كلها تسير في اتجاه التوزيع العادل للثروة، عندما نضع على المقاولات في مشروع قانون المالية الحالي ضريبة المساهمة، مساهمة ماشي ضريبة هي مساهمة تضامنية 2,5% للأرباح ديال المقاولات اللي كتفوق الأرباح ديالها 50 مليون درهم ثم ستوجه 40 مليون درهم، ثم ستوجه لدعم هذه البرامج الاجتماعية وتقويتها هذا جزء من التوزيع العادل للثروة. بطبيعة الحال ما نكرهش أنا نديرو مزيد من الجهود، وكنشكر المقاولات والإتحاد العام لمقاولات المغرب اللي قبل، لأن هذا تم بالتشاور معاه، اللي قبل تكون هاذ الإجراءات، وكنجيي هاذ المقاولات اللي هي مقاولات مواطنة ولكن عرفو بأن هناك توزيع عادل للثروة.

عندما أدخلنا عدد من الإصلاحات الجبائية اللي كتخفف على المقاولات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخفيض الضريبة على الشركات من 20 إلى 17,5% بالنسبة للشركات المتوسطة اللي عندها رقم اللي عندها أرباح ما بين 300 ألف درهم إلى مليون درهم، فهذا يدخل في هذا أيضا فهو يساهم في هذا وعدد من الإجراءات على المستوى الجبائي وإجراءات على المستوى

فلذلك أنا أعلنت، وقلت بأن الأولوية للتعليم، ليس فقط من خلال الميزانية ولكن من خلال حتى البرامج العملية اللي دّارت لرفع جودة التعليم و لتخفيض هاذ الهدر المدرسي، وخصنا نتعاونو جميعا على هاذ الشيء، ولكن راه دّار واحد الجهد معتبر غير مسبق فهاذ المجال، وإن شاء الله غادي تكون النتيجة ديالو والتأثير ديالو في السنوات المقبلة، إذن هاذ القضية.. خصنا وأيضا التكوين المهني، التكوين المهني اللي الآن كاين الدعم ديال التكوين المهني لأن احنا حاسين، حاسين فعلا كما في عديد من الدول اللي تحوّلات إلى الصناعة أعطت للتكوين المهني واحد الإهتمام كبير، وانتما كتعرفو في التكوين المهني في ألمانيا الدور ديالو ماشي بحال دول أخرى مجاورة لها، تما عندو واحد الدور كبير، فاحنا بغينا نعطيو هاذ الدور للتكوين المهني، ولذلك هاذ المنحة، المنحة



اللجنة اللي غادي نوضعو الآن هي التي يتم التنسيق ديال التنفيذ والتقييم والمراجعة إذا كان هناك حاجة إلى ذلك.

وأريد أن أتوجه إلى شبابنا وشاباتنا حيثما كانوا، باش نقول ليهم بأن نحن نعتبركم رأسمال المغرب، أنتم أيها الشباب رأس المال المغرب، نتمنى إن شاء الله أن تساهموا بطريقة فاعلة في وطنكم، وأن نفتح لكم المجال لهذا، وأن نوسع هذا المجال؛ ثانيا احنا كنحسو بالمعانة ديالكم وبالمشاكل اللي كيعانيها كل شاب وشابة، وكنحاولو جهدنا من خلال السياسات التي ننهجها، والبرامج اللي كنطرحوها، والدعم الموصول والموجود وخصوصا في العالم القروي والمناطق النائية نحاول ما أمكن أن نرفع هذه المعانة، وأن نقرب هذه البرامج إليكم.

لكن نؤكد أنه بتعاوننا جميعا، السيدات والسادة النواب البرلمانيين، الله يجازيكم بخير بتعاوننا جميعا، وتعاون مختلف المتدخلين، ومختلف الشركاء، الهيئات السياسية والنقابية يمكن لنا أن ننجح في هذا الإمتحان، ونرفعو هاذ التحدي، هذا هو اللي خصنا هاذ العزم اللي خصو والشباب خاص يكون هما أكثر عزما، هما اللي خصهم ينظروا على أنهم يمكن أن يرفعوا التحدي، يمكن أن نصل إن شاء الله إلى التعليم الجيد وإلى الشغل الكريم والمنتج وإلى الإقتصاد القوي، إن شاء الله راه عندنا المؤشرات الدولية ماشي غير داكشي اللي طرحوه بعض السادة والسيدات النواب في الصباح، لا كاين مؤشرات إيجابية كبيرة دولية فهمتيني راه مؤشر التنافسية راه المغرب تقدم، وغادي نتقدمو أكثر في عدد من المؤشرات، والمؤشر ديال التنمية البشرية مع الأسف الشديد دائما في الإحصائيات كنتوقع أخطاء سنصححها، وسنحقق إن شاء الله تقدم بإذن الله وغادي تشوفوه وأيضا في مختلف المؤشرات الأخرى لأن عندنا الثقة في بلادنا، عندنا الثقة في المستقبل ديالنا، عندنا الثقة في الشعب المغربي، عندنا الثقة أيضا في جلالة الملك، بإذن الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ديال المتدربين في التكوين المهني ليس إجراء ماليا بحثا، أو إجراء اجتماعيا بحثا، وإنما هو إجراء إستراتيجي باش يولي التكوين المهني جاذب أيضا، وهاذ الشي اللي وقع راه التحقو بالتكوين المهني فهاذ السنتين 300 ألف متدرب جديد، باش يقفز الرقم ل750 ألف، وهذا رقم غير مسبوق أيضا 300 ألف جديد، علاش؟ لأنه مهن التكوين المهني جاذبة، صحيح خصنا نوسع العرض، نوعو العرض يكون متكيف أكثر مع الحاجيات ديال التشغيل، وأيضا نرفعو الجودة هاذي التحديات ديالنا اللي إن شاء الله نشغلها عليها ويمكن لكاتب الدولة المعني أو الوزير أن تدعونه إن شاء الله ليعطي المزيد من التفاصيل فهاذ المسألة.

المقاول الذاتي، أريد أن أقول بأن المقاول الذاتي سأل أحد النواب على مبلغ.. المقاول الذاتي الآن في شتنبر 2018 وصلنا ل80 ألف مقاول ذاتي، في سنتين 80 ألف مقاول ذاتي وحوالي 400 مليون درهم ديال رقم معاملة مصرح به، وغادي ندعمو أكثر هاذ البرنامج إن شاء الله وغادي توسع، وإيلا استطعنا نزيدو 40 حتى ل50 ألف سنويا فهذا شيء مهم ويمكننا نطمحو ونحن نطمح إلى أكثر من هذا، وهذا درنا حتى برامج أخرى للمواكبة للتكوين قبل من هاذ الشي للمواكبة وللدعم، كاين هاذ البرامج وكنحاولو ما أمكن نفعلوها على أرض الواقع، ونرجو من الشباب أن يهتموا بمهاذ المجال المهم والإيجابي.

بالنسبة للسياسة المندجة للشباب، هاذ السياسة المندجة للشباب موجودة إن شاء الله غادي نعرضوها في القريب في المجلس الحكومي، ثم من بعد يمكن السيد الوزير يجي للجنة المعنية ليعرض الخطوات ديالها. توضع بطريقة مندجة ولكن بفعل الواقع هناك إستراتيجيات سابقة قطاعية، إنما هي تأخذ هاذ السياسة المندجة تيحضرو هاذوك القطاعات وكتخاذا هاذ الإستراتيجيات بعين الاعتبار، وكتكيف مع ما هو موجود في الإجراءات الجديدة للاستراتيجية ديال السياسة المندجة للشباب، وكيتم التنسيق وهاذ



هذه الجلسة دستورية، وعلى حسب المادة 100 من الدستور مخصصة لمناقشة السياسات العامة، وبالتالي كان من الأجدر عدم طرح أسئلة في السياسات القطاعية، لأن هنا الوزراء كيجيوا أسبوعيا واش غادي يجابو الوزراء إلى رئيس الحكومة ولا كيجابو على كل شي، أولا.

ثانيا، رئيس الحكومة منذ البداية هناك ظهائر، هناك مراسيم فوضت هذه الإختصاصات للوزير، وعادة إذا فوضت الإختصاصات وعادة ما خصنيش أنا نعاود ناخذها، إلا بعد إلغاء المرسوم، فلذلك أنا أعتبر أن الإجابة على الأسئلة القطاعية لا تدخل في صلب هاد دستوريا في صلب هاد الجلسة، وأرجو أن نتجنب هذا في المستقبل ورغم ذلك ورغم ذلك إحتراما للسيد النائب أريد أن أقول بأنه فيما يخص دعم المقاولات المغربية وحمايتها من الإفلاس، احنا واعييين بأنه هاد المجال ضروري نخدموا فيه وخدمت فيه الحكومة، ولذلك أريد أن أقول؛

أولا: هناك مواصلة لتنزيل الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال والحمد لله مناخ الأعمال من 2010 إلى 2017 تحسن من 120 إلى 69، وهذا قفزة كبيرة إن شاء الله سيتحسن أكثر ودخلنا عدد من الإجراءات اللي غيتحسنوا أكثر إن شاء الله وهذا السياق مهم.

ثانيا: هناك عدد من التدابير العملية لدعم المقاولات المغربية برسم قانون المالية 2018 و برسم مشروع قانون المالية 2019.

وفيما يخص مشروع قانون 2019 أريد فقط أن أعرض واحد المجموعة الإجراءات أولا فيما يخص إجراءات تقليص آجال الأداء وهاد الشي راه دخلنا وهضرنا عليه ودرنا مرصد تقليص آجال الأداء، تصفية دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم وتسريع الإرجاعات وهذا واحد العمل غير مسبوق غادي نديروه سنة واحدة ب 40 مليار درهم، غادي نحاولوا ما أمكن نعطي منفس

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، ننتقل الآن السيدات والسادة النواب إلى الجزء الأخير، والذي يتضمن سؤالين اثنين. الأول حول موضوع دعم المقاولات المغربية وحمايتها من الإفلاس تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة، والثاني حول موضوع سياسة الحكومة في مجال الهجرة تقدم به الفريق الإستقلالي للوحدة والتعددية. أعطي الكلمة الآن للسيد النائب عزيز اللبار بإسم فريق الأصالة والمعاصرة لطرح السؤال، لكم الكلمة.. لكم الاختيار سؤال وتعقيب في آن واحد، أو سؤال وبعد ذلك فيما تبقى من الوقت تقديم التعقيب.. السي بووانو لأنه قريب لك قريب لفاس، تفضل.

النائب السيد عزيز اللبار:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كما تعلمون فإن المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا هي عماد الإقتصاد وأساسه، الذي لا يمكن أن يتحقق أي إقلاع اقتصادي حقيقي لبلادنا بدون أن يكون هذا النسيج في كامل صحته وقوته، ذلك الواقع اليوم هو أن هذا النسيج يعاني مشاكل كثيرة، ولا أدل على ذلك هو عدد المقاولات التي تهملن إفلاسها وذلك في غياب رؤية واضحة للحكومة لدعم وتشجيع المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا. وعليه نود أن نسائلكم السيد رئيس الحكومة، اليوم ونحن بصدد مناقشة مشروع قانون المالية، عن ماذا أعددت لإنقاذ نسيجنا المقاولاتي، ولا سيما المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، السيد رئيس الحكومة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.



الدول الأوروبية، ويمكن أن نقول بأن نسبة زيادة الإفلاس تناقصت في السنوات الأخيرة وهذه هي المهم، تنقص نسبة زيادة الإفلاس، وهاد الشي بالمقارنة مع عدد المقاولات المحدثه، دابا نحدث 4.4 مقاومة مقابل مقاوله واحده تفلس وأيضا أريد أن أقول بأن هاد المؤشر غير معتمدة من قبل المنظمات الدولية المعتمدة هناك مؤشرات أخرى تعتمد أكثر رغم ذلك فإننا سنقوم بكل الجهود باش ما يكونش ما يتزادش هاد الإفلاس وندعموا هاد المقاولات ما أمكن، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، لكم الكلمة السيد النائب.

النائب السيد عزيز اللبار:

شكرا السيد الرئيس،

أولا سيادة رئيس الحكومة هاد السؤال هو لرئيس الحكومة، وانتما مسؤولين عن الحكومة ككل جوابا على يعني الجواب ديالكم أولا 40 مليار ديال الدرهم لأداء مقاولات ومؤسسات عمومية تتطلبوا من الله هاد شي يطبق يعني حتى كانت الحكومات السابقة ولكن ما طبق والو لحد الآن جل المقاولات وخاصة الخواص وحتى الاستثمارية والعمومية ما تتأديش، القروض الصغيرة ومعالجة صعوبة المقاوله غادي نجابوكم عليها جوابا جد مهما لأن هذه النقط الأساسية والأولية الللي تضر المواطنين ككل، تسهيل المقاوله وإنقاذها هذه من مسؤولية الحكومة وأنا من جهة التطفل ديالي كجواب يعني 8 آلاف مابين 7 و8 آلاف يعني ديال سنويا في طريق الإفلاس أنا كنقول أكثر من 12 ألف أو 15 ألف، هنا في نطاق بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السابقة والحالية والتي لا يتسع المجال لدركها كعملية وبرنامج امتياز فإن هاد المشكل كما مازال مطروحا ويتمثل بالأساس في ضعف القدرات الذاتية للمقاولات في مجال التنمية وصعوبة الحصول على

كبير للمقاولات وللمؤسسات العمومية، وللشركات العمومية اللي هي غادي نشرطوا عليها باش هي تأدي الديون ديال المقاولات سواء كانت صغرى أو متوسطة أو كبرى للقطاع الخاص، وهذا واحد العمل غادي يعطي متنفس لهذه المقاولات وربما غادي يدير لينا الوقاية من عدد من المقاولات اللي كتمشي للإفلاس؛ تحسين الولوج للتمويل من خلال تبسيط آليات الضمان حتى هو جاي في أسمو ورفع سقف التمويل عبر القروض الصغرى جاي فهاد مشروع قانون المالية؛ اعتماد آلية للضمان المخصصة للمقاولات الصغيرة جدا، لتبسيط ولوجها إلى التمويل جاي ثاني؛ مراجعة الجدول الحالي للضريبة اللي تحدثت عليه منذ قليل الضريبة على الشركات اللي كتنخفضوا بالنسبة للشركات اللي كان عندها 20% إلى 17.5% وأيضا ثانيا، هناك معالجة صعوبات المقاوله من خلال اعتماد مشروع القانون في مدونة التجارة لتعديل مدونة التجارة وخصوص الكتاب الخامس المتعلق الذي يتوخى تبسيط إجراء المساطر المتعلقة بمعالجة صعوبات المقاولات وهذا الحمد لله صادقت عليه في البرلمان وتنشر، وهذا مهم جدا لأنه أولا كيهضر أولا على حماية المقاوله من الإفلاس؛ مواكبة المقاوله المشرفة على الإفلاس؛ تأهيل مسطرة الوقاية الخارجية للمقاوله وللرفع من جاذبيتها من خلال تسهيل المقاوله؛ تسهيل التمويل دياها وتشجيع المتعاملين فيها وغيرها؛ التنقيص لأول مرة على مسطرة لإنقاذ المقاوله التي ستوفر آلية فعالة بشأنها تعزيز قدرات المقاوله على تخطي الصعوبات.

إذن هناك عدد من الإجراءات عملية لدعم هذه المقاولات، لكن هنا لا بد أن أشير إلى قضية، صحيح أن هناك حوالي 8000 مقاوله تشرف على الإفلاس سنويا، ولكن إذا قارنا بالأرقام الدولية وإذا عرفنا أن موت المقاوله هو مثل حياتها وعرفنا شحال من مقاوله، 500 ألف مقاوله تقريبا، فإن هذا يشكل نسبة 1.6% فقط وهو مماثل لأغلب دول العالم والدول القريبة منا وخصوصا



السيد رئيس الحكومة يعني عندها 3000 أو 5000 وخا تكون الخواص الأكثرية ديال العموم، راه خاص الدولة تنوض فيهم أو تنوض تخلص عليهم باش تنقذ ذاك 3000 أو 5000، لأن بالتالي النجاح هو المقاولات الصغرى والمتوسطة وخاصة الجد جد صغيرة اللي تيقولو عليها يعني ديال العائلات، العائلات في حالة ما كنوش الإقتصادي لا ما تخلصو ما تيتخلص ولد ما تيتخلص رجل ما تيتخلص، وكيقول حل حلول باش يخرجو من الورطة الاقتصادية، إذن وضعية الوكالات الجهوية للإستثمار مشكل عويص، عدم القدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية مع المتطلبات الإنتاجية مما يستدعي ضرورة نهج أسلوب التكوين المستمر من طرف المقاولات، التكوين المستمر، غياب شروط المنافسة الشريفة بسبب جمود وركود دون مجلس المنافسة باعتباره آلية رقابية لضبط الإشارة إلى قطاع، في هاد النطاق هذا المنافسة وكذا غياب الدور الإجتماعي تحديات متعلقة بالولوج بالنسبة للمقاولات الصغرى، وهنا غادي نمشي على سبيل المثال الإضراب الحاصل حاليا السيد رئيس الحكومة، فتجدد الإشارة إلى قطاع النقل الطرقي للبضائع يخوض إضرابا بسبب ارتفاع أثمان المحروقات وهذا المشكل الأساسي لأن حتى الفلاح الصغير اللي جابوه مشروع قانون المالية، كيفاش غادي نكونو كذا وأنتما دايرين إلا الروبيات الكبار، هاذ الشي ديال أثمان المحروقات والمشكل الأساسي هو اللي كيغلي حتى على ذاك الضعيف والفقير ما توصل عندو حتى للمدينة أو البلاد أو كذا حتى يكون يعني 2 أو 3 دالمرات الأثمنة، مشكل تحديد الحمولة، منع الوزن الثقيل من الولوج إلى مجالات حيوية هذا مشكل النقل حاليا، مشكل البطاقة المهنية اللي كتكلف أكثر من 7000 درهم فوق تالاستطاعة ذاك السيد الفقير والضعيف المقاول الجد صغير، تنظيم القطاع وضمان حقوق الإجتماعي المهني في الصناعات الحديثة..

التمويل الكافي لمشاريعها وعدم قدرتها على بثها كافية لحاجياتها وهو ما يترتب عنه ارتفاع نسبة المخاطر وضعف مستوى الضمانات المقدمة للمؤسسات البنكية والمؤسسية، أنا كنعرفوا السيد رئيس الحكومة ما تقدوا ديروا والو مع هاد البنكات، لأن النقطة أساسية لا يمكن مقاولات صغرى يمكن لهم يمولوا راسهم وفي التالي ملي كيمشيوا للأبنك تطلبوا 10 دالمرات ولا 20 مرة وهم ما عندهومش وتطلبوا لهم يكونوا مآدين الضرائب و LA و CNSS وزيد وزيد في حالة ما كانت المقاولات متوسطة؛ الإجراءات المسطرية معقدة ومشكل البيروقراطية؛ تسريع ورش هيكلية المراكز الجهوية للإستثمار، وإعطائها صلاحية جديدة لتيسير وتبسيط المساطر الإدارية ومعالجة مشكل البيروقراطية القاتلة الساحقة، إذن نعرفوا السيد رئيس الحكومة ما غادي يمكن لكم ديروا والو مع الإدارات، أنا نعطيكم سيناريو صغير نمثل راسي كمقاول صغير بغيت ندير ناخذ شي رخصة، خاصني نمشي للمركز الجهوي للإستثمار ونطلب نخط هما غادي يقبلوا الطلب لأن عندهم افتقار في تكثف الطلبات وتيقول لك هاد المنشآت والمقاولات عندهم افتقار بزاف باش هذا، خصك تمشي عند مجلس المدينة أو الجامعة و الوقاية المدنية وجميع الإدارات أما إيلا مشيتي للمقولة الصغيرة غتمشي الأمور الإدارية إيلا ما عندك شي كيف تيقولوا المعرفة ولا القدرة المادية ما غاديش يمكن لك تزيد للقدم إذن هادي نعرفوا بأن السيد رئيس الحكومة صعيب وصعيب، تفعيل الشباك الوحيد هذا المشكل عويص إسم على غير مسمى المجلس يعني الجهوي للإستثمار إسم على غير مسمى لأن كاين بعض الدول الراقية أو اللي في الصعود اللي هي سر النجاح دياها هي المقاولات الصغرى والمتوسطة، سر نجاح المقولة الصغرى والمتوسطة في حالة ما وقع مشكل أو أزمة اقتصادية أو أزمة اقتصادية أو يعني ما توصلش للإفلاس لأن تيكونو يعني عائلات أوتيكونو أنت شركات صغار أما إيلا كانوا شركات كبار



السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب.

النائب السيد عزيز اللبار:

السيد الرئيس أقل من دقيقة الله يجازيكم بخير، غيبتها لينا السيد من.

السيد الرئيس:

نصف دقيقة.

النائب السيد عزيز اللبار:

خلاصة السيد الرئيس يتضح لي وللمواطن بصفة عامة الذي أصبح اليوم عن طريق الإعلاميات يتوصل بطريقة سهلة وسريعة بكل المعلومات لذا المغرب أصبح يعاني من ظاهرة تراكم الديون الخارجية التي انتقلت أثقلت كاهن أما الديون كان هدفها محاربة ظاهرة البطالة وخلق فرص التشغيل والمقاولات الاستثمار، أستسمح هاذ الشيء خاصو وقت كثير السيد الرئيس، شكرا جزيلاً ولكن إن شاء الله في المناقشات القطاعية إن شاء الله غنقول مافيه الكفاية، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، السؤال الثاني والأخير.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

واحد نصف دقيقة السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

باقي ليك نصف..

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

نصف دقيقة غير ضروري، أنا بغيتها غير نبلغ الكلمة بطبيعة الحال دائما خاصنا نشكرو نشكر السيد النائب، ولكن أنه ما طالعوش على مشروع القانون ديال إصلاح المراكز الجهوية للإستثمار والذي هو موجود الآن في مجلس النواب والذي يعالج أغلب الأمور التي ذكرتموها وفيه اللجنة الموحدة الجهوية الموحدة للإستثمار أو فيه القطاعي إيه القطاعي واش غندير أنتما اللي طرحتمو.

السيد الرئيس:

السيد النائب، لكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

أو فيه تطوير المراكز الجهوية للإستثمار باش نتجاوزو هاذ الإشكالات كلها ونحن سعيديون لأن احنا خدمنا بجهد حتى جنبناه نتمناو دوزوه بسرعة، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السؤال الثاني والأخير يتعلق بسياسة الحكومة في مجال الهجرة من طرف الفريق الإستقلالي للوحدة والتعدالية ل طرح السؤال، الكلمة للسيد النائب عبد الغني جناح.

النائب السيد عبد الغاني جناح:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم، أصبح موضوع الهجرة بالمغرب يقتضي إصلاحات شاملة على أساس مقارنة ناجعة تضمن العدل والإنصاف للمهاجرين من جهة، وتحصين البلاد من جهة أخرى، بعدما تحول المغرب من بلد عبور إلى بلد إقامة أمام الموقف الأوروبي الصارم من المهاجرين، وفي الوقت الذي ازدادت فيه أعداد المغاربة المهاجرين السريين نحو إسبانيا بشكل خطير دون



وفي هذا السياق وانطلاقا من التوجيهات الملكية السامية، قامت الحكومة بلورة سياسة وطنية جديدة في مجال الهجرة واللجوء، وهاد السياسة تأخذ بعين الاعتبار في التحولات الإقليمية والدولية في هذا المجال وتأخذ أيضا بعين الاعتبار الإلتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان المبنية على مقاربة إنسانية ومسؤولة في مجال الهجرة واللجوء، وأيضا تأخذ بعين الاعتبار شراكاتها الإقليمية والدولية وتأخذ بعين الاعتبار بالخصوص عمق علاقاتها وسمو علاقاتها مع أشقائه الأفارقة، المغرب يعتر بكونه بلد إفريقي والمغرب اتخذ قرار إستراتيجي بالاندماج مع أشقائه الأفارقة، ولذلك كان هناك إحداث للوزارة وزارة التعاون خاصة بالتعاون الإفريقي، وبالتالي فوجدت هذه السياسة، تهدف هذه السياسة الوطنية في مجال الهجرة إلى ضمان حقوق المهاجرين واللاجئين وتحسين اندماجهم داخل المجتمع المغربي، إنسجاما مع الإتفاقيات والمواثيق الدولية التي التزم المغرب باحترام بنودها حيث تم تنزيلها عبر 11 برنامجا و81 عملية همت إجابات متجددة للتحديات التي تطرحها هذه القضية، قضية الهجرة على مختلف المستويات التي أشرنا إليها، ومن هنا في هاد الإطار كانت هناك عدد من المبادرات:

أولا- إطلاق حملة استثنائية لتسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين المقيمين في المغرب بطريقة غير قانونية منذ سنة 2014، وأسفرت عن تسوية 23.000 حالة تمثل 83% من العدد الإجمالي للطلبات المقدمة، والتي وصلت إلى 27.000 طلب، لأن الأغلبية الساحقة منها 83% منها سوي؛

إدماج الأشخاص المقيمين بشكل غير قانوني بالتراب المغربي منذ متم دجنبر 2016 إلى غاية دجنبر 2017، كان قد أودع 28.000 طلب تقريبا، وقبل منها وحظي ما يقارب منها ب20000 بالموافقة على أن باقي الطلبات بصدد الدراسة، لأن فيها طعون لدى اللجنة الوطنية؛

إغفال وضعية أفراد الجالية المغربية بالخارج الذي التزمت الحكومة في برنامجها بالعمل على خدمتهم والدفاع عن حقوقهم وحماية مصالحهم وهويتهم الثقافية والدينية، فهذا، السيد رئيس الحكومة، فهل لدى الحكومة سياسة واضحة المعالم في مجال الهجرة؟ وهل لدى الحكومة تصورا لإصلاح شامل لمنظومة الهجرة بمختلف في جوانبها وأبعادها؟ وأي شراكة تجمع المغرب والإتحاد الأوروبي في هذا المجال؟ وما هي التدابير الكفيلة بتنفيذ سياسة شاملة للهجرة؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

شكرا السيد النائب على طرح هاد السؤال، وإن كان تنسحب عليه نفس الملاحظة التي انسحبت على السؤال الأول، لكن أشير إلى أن التعامل مع واحد القضية مثل قضية هجرة عندها أبعاد متنوعة، أبعاد إنسانية، أبعاد إجتماعية، أبعاد سياسية، أبعاد قانونية، أبعاد أمنية وغيرها، بالتالي هي قضية معقدة وقضية تشغل الرأي العام الوطني، ولكن أيضا تشغل حتى الرأي العام العالمي وكما قلتم فعلا المغرب لم يعد بلد عبور فقط إلى أوروبا، ولكن أصبح أيضا بلد استقرار من قبل عشرات الآلاف من هؤلاء المهاجرين من مختلف دول إفريقيا لاعتبارات اقتصادية أو اعتبارات اجتماعية، أو اعتبارات سياسية، أو اعتبارات أمنية أو غيرها من الإعتبارات.



السيد الرئيس:

كلمة للسيد النائب إسماعيل البقالي لتقديم التعقيب عن ما ورد في توضيح السيد رئيس الحكومة.

النائب السيد إسماعيل البقالي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

أول شيء السؤال ليس بقطاعي فهو سؤال موجه إلى سيادتكم كرئيس الحكومة، لأنه سؤال حول معضلة يعيشها المغرب وعشناها في الشهور الأخيرة، ألا وهي الهجرة ديال أولاد مغاربة إخواننا المغاربة إلى الديار الأوروبية، فيقيس هاذ الموضوع من جميع القطاعات الوزارية من تشغيل من شباب من أسرة وتضامن، فغياب السياسات الحكومية الناجعة قادرة على إيجاد فرص العمل للشباب لما تجاوزت نسبة البطالة عتبة 10% وتصل إلى 40% في الحواضر في صفوف الشباب، وهذا مؤشر جد خطير رغم الإعلان عن إستراتيجية وطنية للتشغيل التي يوجد هناك أسئلة كثيرة حسب الأرقام المدرجة فيها، غياب سياسة إرادية للحكومة تضمن إعادة الإعتبار للعمل السياسي يجد فيه الشباب ذاتهم كنخب سياسية برلمانية حكومية جمعوية جماعات ترابية وإعادة الثقة لهم في المؤسسات على المستوى المحلي والإقليمي والجهوي والوطني، فالشباب ليس له متنفس ديمقراطي حقيقي إلا مواقع التواصل الإجتماعي ومدرجات الملاعب الرياضية، غياب الديمقراطية التشاركية الحقيقية وإشراك الشباب في العملية السياسية وتدير الشأن العام، حرمان الشباب من ممارسة حقهم الدستوري في التظاهر السلمي والتجمهر والإحتجاج والتعبير بكل حرية، أصبح موضوع الهجرة السرية والهروب من الوطن فوق قوارب الموت والعبور نحو إسبانيا يطرح سؤال الإنتماء، عندما لا تتوفر شروط ومقومات متطلبات العيش الكريم لدى الشباب في غياب الشعور

بلغ عدد اللاجئين المعترف بهم من قبل مكتب شؤون اللاجئين وعديبي الجنسية 755 لاجئ من جنسيات مختلفة واستمع من طرف اللجنة المختصة إلى 1097 طالب لجوء من جنسية سورية؛ تمكن المهاجرين واللاجئين من الولوج إلى مجموع الخدمات العمومية التي يلج إليها عموم المغاربة؛

كما كان هناك أيضا الشروع في تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالهجرة وذلك من خلال اعتماد القانون رقم 27.14 المتعلق بمحاربة الإتجار بالبشر، وهذا قانون مركزي ومهم جدا لأن احنا ماشي رافضين المهاجرين، الهجرة هاذي ظاهرة إنسانية بشرية وإخوانا الأفارقة مرحبا بهم، ولكن يجب أن نحارب الإتجار بالبشر والإتجار بمآسي هؤلاء المهاجرين من من قبل شبكات هذه الشبكات ديال الإتجار.

ثانيا: اعتماد المرسوم رقم 2.17.47 يتعلق بتحديد تأليف اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الإتجار بالبشر والوقاية منه، وأيضا كان إعداد مشروع قانونين بشأن اللجوء والهجرة وسيعرضان قريبا على أنظار السلطة التشريعية لإتمام إجراءات المصادقة.

ثالثا: هناك معالجة إشكاليات الهجرة غير النظامية والتي كما قلتهم تتم فعلا من المغرب إلى دول أخرى، ذلك أنه في هاذ المجال لابد من مكافحة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر وشبكات هاذ الإتجار، من هنا تم وضع برنامج محكم لضبط التحكم في تدفقات الهجرة وفق مقاربة إنسانية ومحترمة لحقوق الإنسان، وإنسجاما مع البرنامج الذي وضعته السلطات المعنية وضعت خطة أمنية طموحة في هاذ المجال من خلال محاربة شبكات التهريب التي أصبحت تأخذ إشكالا متعددة ومتنوعة وسيستمر المغرب فهاذ الإتجاه ديال مقاومة هذه الشبكات وعدم التساهل معها، شكرا جزيلًا.



كما نسجل بأسف شديد تزايد وتيرة هجرة الأطفال المغاربة نحو أوروبا بحثا عن غد أفضل، هروبا من التسول في الشوارع، مع غياب الحكومة وغياب الوزارة الوصية، حيث كشفت تقارير جديدة أن الأطفال المغاربة غير المصاحبين بدأوا يتسللون إلى إسبانيا، يمثلون 70% من الأطفال والذين وصلوا إلى إسبانيا يقارب عددهم 6000 طفل، ومع ما قد يتعرضون له من ظواهر الإتجار بالبشر بما فيها الاستغلال الجنسي، التسول، العمل القسري، الاستزاق وغيرها من مظاهر الاستغلال، بالإضافة إلى ما كشفت المنظمة الدولية للهجرة من أن معدل الوفيات خلال العبور من المغرب يصل إلى حوالي 1 من كل 70 محاولة...

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، شكرا للسيد رئيس الحكومة، شكرا للسيدات والسادة الوزراء، شكرا للسيدات والسادة النواب، رفعت الجلسة.

بالأمان أمام تزايد مظاهر الإحباط واليأس، الأمر الذي أصبحت معه هذه الوضعية ذات البعد الإنساني والحقوقى تدق ناقوس الخطر بعدما تحول المتوسط لأكبر مقبرة جماعية تدفن فيها آمال وطموحات الشباب المهاجرين الذين يلمون بغد أفضل، سؤال الانتماء أيضا يطرح نفسه بحدة بالنسبة لهجرة الكفاءات التي لا تجد فرصة عمل لائقة ولا وظروف الاشتغال والترقية والعناية والتحفيز وشروط الارتقاء المهني، هذه الوضعية السياسة والاجتماعية المطبوعة بالاحتقان أدت بالشباب المغربي إلى ركوب مقبرة المتوسط للوصول إلى الفردوس الأوروبي بوتيرة متسارعة، بل الأخطر من ذلك هو عودة الشباب المغربي بقوة من جديد في الآونة الأخيرة ليتصدر بذلك المغاربة نسبة المهاجرين السريين الذين وصلوا بحرا إلى إسبانيا، كما تؤكد ذلك تقارير منظمات دولية وإقليمية محلية وأرقام رسمية أوروبية، حيث وصل الوضع المأساوي إلى درجة أن الشباب أصبحوا ينامون في الشواطئ، تحينا لركوب البحر، ويعرضون أنفسهم للموت في انتظار fantôme يأتي أو لا يأتي، إلى درجة أصبحوا يحملون شعارات حاقدة ضد الدولة.